



PROVISIONAL

A/41/PV.76  
1 December 1986

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والأربعين

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السادسة والسبعين

المعقدة بالمقر ، في نيويورك ،  
يوم الأربعاء ، 19 تشرين الثاني/نوفمبر 1986 ، الساعة 10:00

(بنغلاديش)

السيد شودري

الرئيس :

اقرار جدول أعمال الدورة العادية الحادية والأربعين للجمعية العامة وتنظيم  
الاعمال : طلب ادراج بند فرعى اضافي مقدم من الامين العام [٨] : (تابع)

اعلان مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية ، بشأن الهجوم العسكري الجوي  
والبحري ضد الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية الذي قامته به حكومة  
الولايات المتحدة الحالية في نيسان/ابريل 1986 [١٤٢]

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات  
الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة  
الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

اما التصحيحات فينبغي الا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية . وينبغي ارسالها  
موقعة من أحد أعضاء الوفد المعنى خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية  
بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section ، room DC2-0750 ، 2 United Nations Plaza  
مع Department of Conference Services ، مع الحرر على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

86-64506/A

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

إقرار جدول أعمال الدورة العادية والأربعين للجمعية العامة وتنظيم  
الأعمال : طلب ادراج بند فرعي اضافي مقدم من الأمين العام (A/41/245)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هذا الصباح ، أود أولاً أن  
استرعي انتباه الجمعية إلى مذكرة الأمين العام (A/41/245) ، المتعلقة بتعيين عضو  
في لجنة المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة ، نظراً لاستقالة أحد أعضاء تلك  
اللجنة .

وحيث أن البند ١٨ من جدول أعمال الدورة العادية والأربعين للجمعية العامة  
 "تعيينات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية وتعيينات أخرى" لا يتضمن بندًا فرعياً  
 يتعلق بتعيين أعضاء وآباء مناوبي في لجنة المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم  
 المتحدة ، يقترح الأمين العام ، عملاً على تمكين الجمعية العامة من اتخاذ الإجراء  
 اللازم ، أن تدرج الجمعية هذا البند الإضافي الفرعى على جدول أعمال دورتها العادية  
 والأربعين ، وتحيله إلى اللجنة الخامسة وفقاً للممارسة المرعية .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تود أن تدرج ذلك البند الفرعى الإضافى على جدول  
 أعمال دورتها العادية والأربعين ، وتحيله إلى اللجنة الخامسة ؟  
تقرر ذلك .

البند ١٤٢ من جدول الأعمال

اعلان مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية ، بشأن الهجوم العسكري الجوى  
والبحري ضد الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية الذي قامت به حكومة  
الولايات المتحدة الحالية في نيسان/ابريل ١٩٨٦ : مشروع قرار A/41/L.35

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعتزم إغفال قائمة المتكلمين  
 في المناقشة المتعلقة بهذا البند في الساعة ١٢ ظهر اليوم .  
 اذا لم أسمع اعتراضاً سيتقرر ذلك .

تقرر ذلك .

الرئيسي (ترجمة هجوية عن الانكليزية) : وبالتالي ، أرجو من الممثلين الراغبين في الاشتراك في المناقشة أن يسجلوا أسماءهم على القائمة في أقرب وقت ممكن .

السيد التريكي (الجماهيرية العربية الليبية) : نبدأ اليوم مناقشة البند الخامس بالعدوان الذي ارتكبته الادارة الامريكية ضد ليبيا ، والذي أدرج بناء على طلب من منظمة الوحدة الافريقية في اجتماع القمة في شهر تموز/يوليه الماضي .

ولا يخفى على أحد انتهاج الولايات المتحدة الأمريكية سياسة عدائية سافرة ضدّ  
 ليبية منذ قيام ثورتها في ١٧٩٠/أيلول/سبتمبر عام ١٩٧٩ . وأسباب هذا العداء ليست بخافية  
 على أحد ، ذلك أن الجماهيرية أصبحت تنتهج سياسة مستقلة غير منحازة تجاه القضايا  
 الدولية ، وقامت بتنمية القواعد العسكرية الأمريكية من فوق ترابها ، ومارست حقوقها  
 السيادية الكاملة على مواردها الطبيعية ، بتأمين حركات النفط الأجنبية ، والقضاء  
 على الاحتكارات الأمريكية ، ووقفت إلى جانب الشعوب المستعمرة الواقعة تحت نير الظلم  
 الامتصاري والعنصري ، كما هي الحال بالنسبة لشعوب فلسطين وناميبيا وجنوب  
 إفريقيا ، وقدمت الدعم لحركات التحررية في كفاحها المشروع ، ونضالها العادل من  
 أجل الحرية والاستقلال والقضاء على التفرقة العنصرية .

ان هذه السياسة المستقلة التي تنتهجها ليبية لم ترض الولايات المتحدة  
 الأمريكية ، التي تريد أن تكون الجماهيرية أداة من أدواتها العمillaة الخاضعة  
 لهيمنتها وسيطرتها ، كما تريد أن تسيطر على المورد الرئيسي لاقتصادها ، وهو  
 النفط ، بقدر اجبارها على الخضوع والتبعية .

وهكذا فقد تعرّفت ليبية ، وما زالت تتعرّف ، إلى حملات التشويه الإعلامية ،  
 وسلح التهديدات والاستفزازات ، وأعمال العدوان المباشر وغير المباشر من قبل  
 الادارة الأمريكية ، والتي تجسّت بـأعمال فعلية شملت الميادين السياسية والاقتصادية  
 والثقافية والاعلامية . ولم تخدِ الادارة الأمريكية ، في وقت من الأوقات ، أن هذه  
 الاستفزازات والأعمال العدائية السافرة تهدف إلى عزل ليبية سياسياً ، ومحاصرتها  
 اقتصادياً . كما تهدّد أيضاً إلى زعزعة الاستقرار ، وإعاقة البلبلة واثارة الشكوك ،  
 تمهيداً لقلب نظام الحكم الوطني الشعبي في البلاد . ولم تسقط الولايات المتحدة في أي  
 يوم من الأيام الخيار العسكري الذي لجأ إليه بالفعل بعد أن فشلت كل محاولاتها في  
 تحقيق غايياتها وأهدافها العدوانية .

لقد جّمت الولايات المتحدة الأمريكية علاقاتها الدبلوماسية مع الجماهيرية ،  
 كما دأبت على ممارسة الضغوط المخوّلة ضدّ البعثة الليبية لدى الأمم المتحدة . وقد

(السيد التريكي ، الجماهيرية  
العربية في ليبيا)

أخطر الأمين العام مرات ومرات بذلك ، الامر الذي عرقل تأدية بعثة الجماهيرية لمهامها على الوجه المطلوب وفقا لاتفاقية المقر .

وقد رافق هذه الخطوات السياسية تدابير اقتصادية قسرية ، حيث أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن توقفها عن شراء النفط الليبي وجميع مشتقاته ، ومارست مختلف أنواع الضغوط ضد الخبراء والتقنيين الأمريكيين العاملين في صناعة النفط الليبية من أجل حملهم على مغادرة ليبيا وترك أعمالهم . ثم أصدرت قرارا يفرض على جميع شركات النفط الأمريكية العاملة في ليبيا ضرورة التوقف عن نشاطها في الجماهيرية . وتاتي هذه القرارات في إطار محاولاتها المستمرة للحاق الأضرار بصناعة النفط في ليبيا . كما قاتل الادارة الأمريكية بإيقاف تصدير جميع أنواع قطع الغيار الخامسة بالطائرات المدنية التجارية ، منتهكة بذلك عددا من العقود التجارية المبرمة في هذا الصدد .

وكرست الولايات المتحدة الأمريكية بعد ذلك كل جهودها من أجل فرض حصار اقتصادي شامل ضد ليبيا ، حيث أعلنت الادارة الأمريكية ، بتاريخ ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ ، تدابير اقتصادية جديدة ضد ليبيا ، وأصدرت الامر التنفيذي رقم ١٢٥٤٣ ، الذي حظر بموجبه التجارة وكل أنواع المعاملات بين الأمريكيين ، أفرادا وحركات ، وبين ليبيا ، اعتبارا من أول كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ .

كما أصدرت الادارة الأمريكية أيضا الامر التنفيذي رقم ١٢٥٤٤ بتاريخ ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ ، الذي تم بموجبه تجميد كل الأموال الليبية في الولايات المتحدة الأمريكية وفي فروع المؤسسات الأمريكية الموجودة في الخارج منتهكة بذلك كل المبادئ والقوانين الدولية وحتى المبادئ التي تدعى أن الاقتصاد الحر الأمريكي يقوم عليها . ولم تكتفي الولايات المتحدة الأمريكية بما اتخذته هي نفسها من تدابير ، بل أخذت تمارس الضغوط على الدول الحليفة والمديقة لها للاقتداء بها .

ان التدابير القسرية الأمريكية تتعارض مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة والقوانين والعادات الدولية التي تقضي بتحقيق التعاون الدولي على حل المسائل

الدولية ذات الصفة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والانسانية ، وتعزيز احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية للناس جميعا ، كما تحرم استخدام اي دولة للتدابير الاقتصادية او السياسية او اي نوع آخر من التدابير ، او تشجيع استخدامها لاقرائة دولة على النزول عن ممارسة حقوقها وعن سيادتها .

وقد ادان المؤتمر الشامن لرؤساء دول او حكومات حركة عدم الانحياز ، الذي عقد في هراري في الفترة من ١ الى ٦ ايلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، هذه التدابير ، اذ جاء فيه :

"وبحث رؤساء الدول او الحكومات الاجراءات التي اتخذتها ادارة الولايات المتحدة ضد الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية والمتمثلة في فرض المقاطعة الاقتصادية عليها وتجميد اموالها بالولايات المتحدة . وأدانوا هذه التدابير بوصفها شكلا من اشكال القسر الاقتصادي لاغراض سياسية ، وطالبو ادارة الولايات المتحدة بالافاتها فورا . وأعربوا عن تضامن حركة عدم الانحياز المطلق مع الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ضد هذه الاجراءات التي تهدى الى تقويض خططها التنموية الاقتصادية والاجتماعية والتنبيل من سيادة واستقلال شعبها . ودعوا كافة الدول الى اتخاذ الترتيبات العملية المناسبة لمساعدة الجماهيرية العربية الليبية في التغلب على هذه الاجراءات التعسفية" . (A/41/697 ، ص ١٣٩ ، الفقرة ٨٢)

كما قات الولايات المتحدة بحملة لمقاطعة الطلبة الليبيين الذين يدرمون في الولايات المتحدة ، ولفتتهم ضدهم بقصد عرقلة تحميلهم العلمي في ميدان العلوم والتكنولوجيا ، دون اي مبرر سوى حرمان ليبيا من المعرفة والعلوم في هذا الميدان او ذاك .

وفي المجال الاعلامي ، قات الولايات المتحدة بحرب اعلامية شرسة ضد ليبيا وقيادتها . وقد وصلت هذه الحرب الى درجة ما وصفته وسائل الاعلام الامريكية "بالفضيحة الاعلامية" ، إذ اقدمت الادارة الامريكية على حملات تضليل ، كان آخرها ما كشفت عنه

صحيفة "واشنطن بوست" الصادرة بتاريخ ٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ ، حيث أشارت الصحيفة الى مذكرة كان قد بعث بها مستشار الامن القومي الى الرئيس الامريكي ، ريفان ، خلال شهر آب/اغسطس الماضي تدعو الى نشر حملة اكاذيب وتقديرات تضليلية مزيفة من أجل ارباك القيادة السياسية في ليبيا واصابة حالة من عدم الاستقرار والبلبلة في البلاد . وقد اعترف السيد جون بويندكستر مؤخرا بأنه بعث فعلا بهذه المذكرة التي أشارت اليها صحيفة واشنطن بوست ، وأشارت ردود فعل عنيفة داخل الولايات المتحدة الامريكية ، وفي العالم بأسره ، لما انتوت عليه من استهانة بالشعب الامريكي والرأي العام في الولايات المتحدة الامريكية نفسها ، والذي كان الضحية الاولى لحملة التضليل الكاذبة التي كان من نتائجها استقالة السيد برنارد كالب ، الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الامريكية ، من منصبه احتجاجا على حملة التضليل الكاذبة التي قامت بها الادارة الامريكية . وقد صرخ السيد برنارد كالب للمحفيين على إثر اعلان استقالته أنه يشعر "انه استُغلَّ من قبل الادارة الامريكية في هذه الحملة التضليلية" . ونتيجة الحرج الذي وقعت فيه الادارة الامريكية قامت بطرد أحد كبار موظفي مجلس الامن القومي الامريكي كعقاب له على افشاء مذكرة المشار إليها .

وقد صرخ السيد جورج شولتز وزير الخارجية الأمريكية في ٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٦ ، في محاولة لتبهّة نفسه من المسؤولية عن تلك الحملة ، قائلاً :

"إنني ربما أكون مذنباً في بعض ما قلته إزاء زعزعة استقرار النظام الليبي" .

ولكنه ، في نفس الوقت ، حاول أن يبرر هذه الحملة التخليلية التي أراد لها أن تكون أدلة للمدعوان . واعتقد أن هذه الحملة التخليلية التي راح ضحيتها السيد كالب ، نجد أن السيد شولتز نفسه الآن يكاد يكون ضحية لها . فالسيد شولتز نفسه الذي ببر الكتب تجاه ليبيا ، نرى أنه الآن في موقف حرج ، حيث أنه نفسه كان ضحية لهذا الكتب فيما يخص الأحداث الأخيرة المتعلقة بالعلاقات الأمريكية الإيرانية . إذ كان ، وتأكد هو نفسه من ذلك ، يكتب على حلفائه ويكتب على أصدقائه في الوقت الذي كانت فيه الادارة الأمريكية تمارس أشياء أخرى .

إن الحملة التخليلية التي تأتي في سياق حرب إعلامية تشنها الادارة الأمريكية ضد ليبيا منذ عدة سنوات ، وتقوم الصهيونية العالمية التي تسيطر على عدد كبير من وسائل الإعلام ، المقرؤة والمسموعة والمرئية في الولايات المتحدة الأمريكية ، بتنفيذية تلك الحملة بسبب مواقف ليبيا الشابة والصلبة من النضال العادل والكافح المشروع لحركات التحرر الوطني في العالم ، وفي مقدمتها حركة التحرر الوطني الفلسطيني .

عندما فشلت الولايات المتحدة الأمريكية في تحقيق أهدافها العدوانية ، من طريق الخفوت الاقتصادية ، وال الحرب الاقتصادية ، والإعلامية ، والثقافية ، لجأت السفاح العسكري . ولقد مهدت الولايات المتحدة لهذا السفاح بسلسلة من الانتهاكات للمياه الإقليمية الليبية وللأجواء الليبية . فقد دأبت الولايات المتحدة على إجراء مناورات عسكرية استفزازية أمام الشواطئ الليبية وفي المياه الإقليمية ، خاصة في خليج سرت وهو خليج تاريخي ليبي . ولم تكن تلك المناورات سوى محاولات استفزازية صافرة لاستدراج ليبيا للصدام العسكري .

لقد قام الطائرات العسكرية الأمريكية في 19 آب/أغسطس 1981 ، باعتراض عدد من الطائرات الليبية في الأجواء الليبية ، وأطلقت عليها الصواريخ وأسقطت أشتيين منها فوق المياه الليبية .

وفي ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٣ اعترضت الطائرات العسكرية الأمريكية المقاتلة طائرة مدنية ليبية تابعة للخطوط الجوية الليبية ، بينما كانت في رحلة عادمة بين بنغازي واثينا .

وبتاريخ ٢٤ آذار/مارس ١٩٨٦ ، قاتلت الطائرات الأمريكية بقصف عدد من الأهداف المدنية في مدينة سرت ، وفي نفس الوقت قاتلت قطع الأسطول السادس ب إطلاق صواريخها ضد قوارب الحرامية الليبية التي كانت تقوم بدوريات عادمة روتينية في المياه الإقليمية الليبية . وقد نجمت عن هذا العدوان أضرار فادحة في الأرواح والمتلكات . وقد تضاعفت تلك الخسائر في الأرواح والمتلكات . في اليوم التالي ، أي في يوم ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٦ ، حيث عادت الطائرات الأمريكية لتقصف الأهداف المدنية من جديد ، بينما كان يجري رفع الإنقاذ وانتشال جثث المواطنين المدنيين الأبرياء .

وبتاريخ ١٥ و ١٦ نيسان/أبريل ١٩٨٦ ، قاتم الولايات المتحدة بفاراتها البربرية الوحشية على الأحياء السكنية والمطارات المدنية في كل من مدينتي طرابلس وبنغازي ، حيث قاتم عشرات من الطائرات من طراز (إف ١١) التي أقامت من قواعدها في بريطانيا وطائرات من طراز (إف ١٤) من حاملات الطائرات المرابطة أمام الساحل الليبية ، يرافقها عدد من طائرات الحماية . وطائرات التزود بالوقود ، قاتم بفارات جوية بربرية حيث ألت بحمولتها من أطنان القنابل العنقودية الانشطارية فوق مطارات مدنية وأحياء سكنية ومستشفيات ومدارس للعجزة في كل من مدينتي طرابلس وبنغازي ، بما فيها بيت قائد الثورة الليبية ، الامر الذي أدى إلى استشهاد عدد كبير من المواطنين المدنيين البربريين ، كما لحقت بالأهداف المدنية خسائر فادحة . ولقد ورد شاهد عيان ، وهو سفير غانا عند تحدثه أمام مجلس الأمن ، هذا المدعوان بما يلى :

"إن زيارتنا للبيضاء هذا الأسبوع قد مكنت وفدي من أن يشهد بأم عينيه النتائج المرهيبة لاستخدام القوة في تسوية المنازعات بين البلدان ، وللأسد فإن معظم ضحايا ما يسمى بالقمع المستبد للطرايبي كانوا من النساء والأطفال . ويتبين مما نشر على الأضحة في المقبرة الواقعة في أطراف طرابلس أن الضحايا كانوا من عمر الزهور إذ تراوحت أعمارهم بين ست وسبعين وتسعة سنوات . لقد ماتوا وهم في نومهم البريء . إن الأخطاء التي ارتكبها قاذفات القنابل الأمريكية ، سواء في تحديد أهدافها أو في اتخاذ هدف دقيق قد أدت إلى إزهاق العديد من أرواح المدنيين وإلحاق التدمير بالممتلكات" .

ولقد أدان المجتمع الدولي هذا العدوان الفادر ، فقد أصدر المؤتمر الشامن لرؤساء دول أو حكومات حركة عدم الانحياز الذي عقد في الفترة من ١ إلى ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، بياناً أعلنا فيه :

"إدانتهم الشديدة لهذا العدوان الذي لا مبرر له والذي يشكل عملاً من أعمال الإرهاب الذي تمارسه دولة ، وخرقاً للقانون الدولي ، ومخالفة الأمم المتحدة . وطالبووا الولايات المتحدة بالتوقف الفوري عن القيام به مثل هذه الأعمال العدوانية ، بما في ذلك المناورات العسكرية في خليج سرت التي تنتهك انتهاكاً لسيادة الجماهيرية العربية الليبية وسلامتها الأقلية وتعزف السلام والأمن في منطقة البحر المتوسط للخطر" .

كما أعلن رؤساء الدول والحكومات أياً :

"إن الهجوم الجوي على دار زعيم الثورة الليبية بغية الفتث به وبأسرته يعتبر سابقة خطيرة في العلاقات الدولية وجريمة خالية من أي قيمة سياسية أو خلقية" .

كما أدان هذا العدوان أيضاً رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية حيث أكدوا في الإعلان الذي صدر عن المؤتمر :

(السيد التريكي ، الجماهيرية  
العربية الليبية )

"إن مؤتمر رؤساء الدول والحكومات يود إبلاغ حكومة الولايات المتحدة الحالية أن اعتداء نيسان/أبريل المعتمد ضد الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ليس تهديدا للسلام فحسب ، ولكنه يشكل هجوما على منظمة الوحدة الأفريقية . وفي هذا الصدد ، فإن مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأفريقية يدين بشدة هذا العمل العدوانى الذى زاد من حدة التوتر في البحر المتوسط والشرق الأوسط" .

كما أن اجتماع وزراء خارجية القطرار الاسلامية الذى عقد في نيويورك بتاريخ ٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ ، أدان هذا العدوان أيضا ، وذكر ما يلى :

"إن الاجتماع يدين بشدة العدوان العسكري الامريكي الذى قام به الولايات المتحدة الامريكية ضد الجماهيرية العربية الليبية خلال شهر نيسان/أبريل ١٩٨٦ ، ويطالب بتوقف الولايات المتحدة عن اتخاذ أي عمل من شأنه تهديد استقلال وسيادة الجماهيرية أو يعرقل سلامتهااقليمية للخطر . كما يدين الاجتماع التدابير والاجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة الامريكية ضد ليبيا والمتمثلة في فرض المقاطعة الاقتصادية وتجميد أموالها في الولايات المتحدة الامريكية" .

ولقد أدان مجلس وزراء الخارجية العرب في اجتماعه في شهر آذار/مارس وتشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٦ العدوان الامريكي ضد الاهداف المدنية في خليج سرت ، حيث أكد المجلس في بيانه الذي صدر عقب انتهاء تلك الدورة :

"إدانة عدوان الولايات المتحدة على الجماهيرية بقوة ، واعتباره انتهاكا صارخا لسيادة واستقلال وسلامة الاراضي الليبية . كما يعتبر استمرار هذا العدوان تهديدا لسلامة وآمن الدول العربية وللأمن والسلام الدوليين ، ويحمل [الولايات المتحدة] مسؤولية ما ينجم عن هذا العدوان من اخطار" .  
 هذا بالإضافة الى الادانات والتنديد الذي صدر عن مختلف دول العالم ، والمظاهرات التي شهدتها مختلف دول العالم وخاصة في اوروبا التي أرادت الولايات المتحدة جرّها لتكون أدلة لها في العدوان ضد ليبيا .

هذا وقد أوصى مؤتمر رؤساء دول أو حكومات منظمة الوحدة الافريقية بإدراج الهجوم العسكري الجوي والبحري الامريكي كبند على جدول أعمال الجمعية العامة في دورتها العادية الحادية والاربعين .

لقد لجأت الجماهيرية بالفعل الى الجمعية العامة بعد فشل مجلس الامن في معالجة القضية بسبب إساءة استعمال حق النقض من قبل الولايات المتحدة وبعض حلفائها .  
 إن الولايات المتحدة الامريكية هي إحدى الدول الكبرى التي تتمتع بعضوية مجلس الامن الدائمة وتملك حق النقض ، الامر الذي يضاعف تلقائيا من حجم المسؤولية الملقاة على عاتقها بموجب الميثاق . فإذا كانت المادة الثالثة والعشرون من ميثاق الامم المتحدة تشرط ، عند انتخاب أية دولة لعضوية مجلس الامن غير الدائمة ، مراعاة مساعدة تلك الدولة في حفظ السلام والامن الدوليين ، واحترام مقاصد الامم المتحدة ، فمما لا شك فيه أن مسؤولية الولايات المتحدة كدولة كبرى وكعضو دائم في مجلس الامن - في المحافظة على السلم والامن الدوليين - هي مسؤولية مضاعفة .

غير أن سجل الولايات المتحدة ضد الشعوب والاقطاع الصغير يتناقض تماما مع نص وروح الفقرة الاولى من المادة الاولى من ميثاق الامم المتحدة .

ففي جنوب افريقيا ، لاتزال الادارة الامريكية تحول دون فرض أي عقوبات اقتصادية على نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا . ورغم إدانة المجتمع الدولي كله لنظام جنوب افريقيا البغيض وسياساته العنصرية الممقوتة ، فإن الولايات المتحدة لاتزال ترفع شعار "الحوار البناء" مع ذلك النظام العنصري المعزول .

وفي الشرق الأوسط ، نجد الولايات المتحدة تحالف مع نظام عنصري آخر هو الكيان الصهيوني ، وتعقد معه معايدة تحالف استراتيجي ، وتحول دون إدانة المجتمع الدولي لممارساته غير الشرعية واعتداءاته العسكرية ضد الشعب الفلسطيني الواقع تحت الاحتلال والمنشد في المخيمات ، وكذلك اعتداءات هذا الكيان ضد شعب لبنان الصغير ضد سكان مرتفعات الجولان السورية . وقد دأبت الولايات المتحدة على تزويد هذا الكيان بالمساعدات المالية والاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية ، الأمر الذي شجعه على استمرار احتلال الاراضي ورفض الانسحاب والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني المنشورة .

وفي نيكاراغوا ، قامت وتقوم الادارة الامريكية بتلفيم الموانئ وفرض حصار اقتصادي قسري وتشجع على الاطاحة بالحكومة الوطنية هناك وتساعد الارهابيين وتعتبرهم مقاتلين من أجل الحرية .

وفي كوبا ، نجد أن الولايات المتحدة تصرّ على استمرار وجودها العسكري ، كما تصرّ أيضاً على استمرار إحكام الحصار الاقتصادي القسري ضد كوبا . ولا يمكن أن ننسى أيضاً ما حدث لشعب غرينادا المفبر .

هذه مجرد أمثلة ذكرتها ، على سبيل المثال لا الحصر ، لكي أوضح أن سلسلة الممارسات الأمريكية العدائية ضد ليبيا تأتي في إطار هذه السياسة الأمريكية التي تتسم بالمعارضة الشديدة للأهداف والمبادئ التي تؤمن بها الشعوب الصغيرة ، وتتنم عن العداء السافر لطموحات تلك الشعوب في التحرر والانعتاق من ربقة الامبراليية والاستعمار .

لقد اضطرت الجماهيرية أن تلجأ إلى مجلس الأمن نتيجة للممارسات الأمريكية العدائية أكثر من ست وعشرين مرة ، كنا في بعض تلك المرات نكتفي بالتنبيه أو التحذير في رسائل ومذكرات وزعت جميعها كوثائق من وثائق مجلس الأمن والجمعية العامة . وفي مرات أخرى دعونا مجلس الأمن للانعقاد لمناقشة الاعتداءات والتهديدات الأمريكية ضد ليبيا .

خلال عام ١٩٨٣ ، لجأنا إلى مجلس الأمن تسعة مرات ، وخلال عام ١٩٨٤ ثلاثة مرات ، وخلال عام ١٩٨٥ مرة واحدة . أما خلال هذا العام فقد لجأنا ثلاثة عشرة مرة شاكين أو محذرين أو منبهين .

ولم يتمكن المجلس ، في أية مرة من تلك المرات ، من أن يتخذ أي إجراء . كما لم يتمكن في المرات التي تقدمنا خلالها بالشكوى من أن يصدر أي قرار ، أو حتى بيان ، يدين فيه الاعتداءات العسكرية الأمريكية ، الأمر الذي اضطررنا معه إلى اللجوء إلى الجمعية العامة ، كما اضطرت شعوب صغيرة أخرى مثل نيكاراغوا إلى اللجوء إلى الجمعية العامة مثلنا .

إن الجماهيرية العربية الليبية ترى في العدوان الأمريكي المسلح والتواجد العسكري المكثف في المنطقة واستمرار المناورات والاستفزازات العسكرية تهديدا للأمن والسلام في المنطقة .

إن هذه الممارسات تعكس سياسة الإرهاب الأمريكية ضد الشعوب الصغيرة ، وهي قبل ذلك كله وبعده انتهاك صريح لاحكام الميثاق ولمبادئ القانون الدولي وأهداف الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومقاصد الأسرة البشرية في السلام والرخاء والازدهار . كما أنه يتنافى مع قرارات الجمعية العامة الداعية إلى تعزيز التعاون والأمن في منطقة البحر المتوسط من أجل تحويله إلى بحيرة سلام وأمن واستقرار ، وتعزيز العلاقات الاقتصادية والثقافية في المنطقة .

إن العدوان العسكري الأمريكي يدخل ، في رأينا ، في إطار السياسة الأمريكية الدائمة التي تسعى إلى بث الرعب والارهاب في العالم ، وتهديد أمن وسلم أقطار

العالم الثالث ، وليس ذلك العدوان سوى حلقة في سلسلة السياسات الأمريكية الrammianta التي اخضاع الشعوب لسيطرتها وهيمنتها . إن الادارة الأمريكية تتجه بمبررات واهية مثل الادعاء بممارسة الإرهاب . وستستمعون في هذه القاعة الى جملة من الاكاذيب والتضليل عما يدعونه بالارهاب .

لكن الادارة الأمريكية فشلت في تقديم اي دليل مادي على ما تسميه بالارهاب الليبي . ولقد سبق للجماهيرية ان أكدت أكثر من مرة رفضها للارهاب وتحديها لادارة الأمريكية ان تقبل اللجوء الى محكمة العدل الدولية بشأن مزاعمتها ، وأكّدت التزامها مسبقاً بآي قرار يصدر عن المحكمة . كما أكدت ، من خلال رسائل رسمية تم توجيهها الى رئيس مجلس الامن والأمين العام ، أكدت فيها الجماهيرية استعدادها لقبول تحقيق دولي عن طريق مجلس الامن - بشرط ان يتلزم الطرفان بنتائج هذا التحقيق . ولقد أكدت للأمين العام ذلك ، في رسالة رسمية وفي مقابلة مباشرة ، وطلبت منه إبلاغ الادارة الأمريكية استعداد ليبيا للتحقيق الدولي عن طريق محكمة العدل الدولية او عن طريق مجلس الامن . ولكنني لم امتلك حتى الان اي رد من الأمين العام بشأن موقف الادارة الأمريكية .

إن الجماهيرية ، في إطار سياستها غير الممنحازة والمحايدة ، تحروم على إقامة علاقات متوازنة مع الجميع ، على أساس الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، ولكن هذه الرغبة من جانب الجماهيرية لم تقابل من جانب الادارة الأمريكية سوى باستمرار المواجهة والاستفزاز والعدوان .

واننا نؤكد احترامنا والتزامنا بميثاق الأمم المتحدة واستعدادنا للتعاون لما فيه مصلحة البشرية .

لكن الادارة الأمريكية تريد ، وهي تخضع للأداة الصهيونية العالمية ، أن تقتل أو تسكت أي صوت يرافق سياستها في المنطقة العربية . فبعد ليببيا التي اتهمت بكافة الاتهامات نرى الان أنها تتوجه نحو سوريا مستخدمة بريطانيا كاداة . ان بريطانيا وعد بلغور ، بريطانيا التي أنشأت الكيان الصهيوني وأنشأت النظام العنصري بجنوب افريقيا ، تريد الان أيضاً باتفاق مع الادارة الأمريكية وفقاً للمخطط الصهيوني أن تسكت أي صوت . لقد تم العدوان على ليببيا واستخدمت وسائل التضليل والآن جاء دور سوريا واستخدمت أيضاً بريطانيا بعد أن استخدمت قواعدها لضرب ليببيا .

ولعلني لا أستطيع أن أختتم هذه الكلمة إلا بآن أشير إلى ما ذكره السيد جاك شيراك ، رئيس وزراء فرنسا ، ولا أعتقد أن الولايات المتحدة أو بريطانيا تعتبرانه صديقاً للعرب ومعادياً للولايات المتحدة . لقد أكد السيد جاك شيراك في تصريحه لمجلة واشنطن تايمز بتاريخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر أن السيد كول مستشار المانعية الاتحادية والسيد غيتشر وزير خارجيتها أكد له أن حادث مطار لندن كان حادثاً مدبراً من قبل الموساد الإسرائيلي ، ونعرف مدى تفلل الموساد سواء في المخابرات البريطانية أو الأمريكية ، بهدف تشويه سمعة سوريا .

وان ما ذكره السيد جاك شيراك بالذات يؤكد أن الموساد أيضاً هم وراء هذه الحملة ضد ليببيا ضد سوريا . إنهم يريدون ، بعد أن نجحوا في اخضاع بعض الأصوات العربية ، اخضاع سوريا وليببيا وانهاء القضية الفلسطينية بعد أن قاموا بضرب الفلسطينيين حتى في موقع تواجدهم أنها مناورة ومؤامرة تتشترك فيها كل من بريطانيا وأمريكا كاداة من أدوات الصهيونية العالمية .

ومنسمع هنا في الجمعية العامة لطرف الأداة وهم الكيان الصهيوني وبريطانيا ليدافعاً عن الموقف الأمريكي وليعدداً الاتهامات التي يوجهونها لنا . لا شك أن هذه الجمعية وهي تمثل الضمير الحي للعالم ، وهي تمثل في جلها شعوب العالم النامي ، ستقوم بالرد المناسب على هذا العدوان بالتنديد به وبادانته .

ويجب ألا نكتفي بالادانة ، فالادانة وحدها لا تكفي . فإن سجل الادارة الامريكية حافل بالادانات . وبالامس فقط أصدرنا قرارا يتعلّق بأمريكا الوسطى ولكنه لن ينفذ كما لم تنفذ قرارات سابقة . ولكننا يجب أن تكون صفا واحدا وأن نتكاتف لترجم الامبرالية الامريكية وأدواتها العمillaة وأداتها الممثلة في الكيان الصهيوني على احترام الأمم المتحدة واحترام قراراتها .

السيد الكواوي (قطر) : ألقى البيان نيابة عن المجموعة العربية التي أتشرف برئاستها خلال الشهر الحالي . وسوف أكتفي بمعالجة انعكاسات العدوان الأمريكي على الشعب الليبي من الناحية القانونية وتأثيراته المستقبلية على القانون الدولي ، تاركا معالجة الجوانب الأخرى للمتدخلين الذين سيشاركون في هذا البند .. واسمحوا لي أن يكون بياني على شكل ملاحظات :

أولا : هل كان الهجوم استخداما لحق الدفاع الشرعي عن النفس ، كما قيل حينئذ ، طبقا للمادة ٥١ من الميثاق ؟ إن عناصر الاجابة على هذا السؤال هي كالتالي :  
 (أ) نعم المادة ٥١ صريح في أن مشروعية استخدام القوة دفاعا عن النفس مشروطة بسبق وقوع اعتداء مسلح على الدولة التي تريد تبرير استخدامها للقوة على أساس الدفاع الشرعي . (ب) الاعتداء المسلح من دولة على أخرى يقتضي استخدام القوات المسلحة للدولة المعتدية ضد أقليم الدولة المعتدى عليها أو ضد استقلالها السياسي .  
 (ج) أعمال الدفاع الشرعي يجب أن تقع فور حدوث الاعتداء المسلح السابق وترمي إلى رد الاعتداء ومنعه من بلوغ أهدافه . وفي العبارة الشهيرة المنسوبة لوزير خارجية الولايات المتحدة في القرن الماضي ، المستر وبستر : إن الدفاع الشرعي "ضرورة آنية ملحة لا تتيح وقتا للتروي ولا مجالا لاختيار الوسيلة". (د) أعمال الدفاع الشرعي يجب أن تكون متناسبة حجما ونوعية مع الاعتداء المسلح السابق .

هذه هي شروط الدفاع الشرعي في القانون الدولي . وواضح كل الوضوح - من غير حاجة مني الى استعراض الواقع من جديد - ان العدوان الذي جرى في شهر نيسان/ابريل الماضي لا يتتوفر فيه أي شرط من هذه الشروط .

ثانيا : ان نص الفقرة ٣ من المادة الثانية من الميثاق قاطع في التزام الدول الاعضاء بغض منازعاتها بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم والامن والعدل الدولي عرضة للخطر . كما أن الفقرة الرابعة من المادة نفسها تلزم الدول الاعضاء بالامتناع عن استخدام القوة في علاقاتها ببعضها البعض .

فهل جرى الالتزام بهذه الاصول واحترام هذه المبادئ في الحالة التي نحن بصددها ؟ إن طرق الحل السلمي للمنازعات الدولية التي استقر عليها عرف الدول منذ زمن بعيد قد كرسها أخيرا إعلان مانيلا الذي اعتمدته الجمعية العامة بقرارها ١٠٧٣٧ الصادر في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢ . وهذه الطرق هي التي نصت عليها الفقرة ٥ من الإعلان التي تنص على التزام الدول كلها بالسعى بحسن نية وبروح من التعاون الى حلول عاجلة لمنازعاتها بأي من الطرق الآتية : التفاوض والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم ورفع الامر الى القضاء واللجوء الى التدابير او الاجهزة الاقليمية ، او غير ذلك من الوسائل السلمية التي تختارها الدول ذات الشأن . فهل استنفدت كل هذه الوسائل السلمية بين الطرفين قبل هذا الهجوم الذي نحن بمقدد مناقشته ؟

ثالثا ، من الأهمية بمكان التأكيد على مخاطر استخدام القوة في العلاقات الدولية ، فتحاشي تلك المخاطر هو المقصد الرئيسي للتنظيم الدولي لهذه المنظمة العالمية. ولنـ كـانـ الـهـجـومـ الـذـيـ نـحـنـ بـصـدـهـ لـمـ يـسـفـرـ هـذـهـ الـمـرـةـ عـنـ اـتـسـاعـ رـقـمـةـ النـزـاعـ وـاحـتـمـالـ شـمـولـهـ الـعـالـمـ كـلـهـ ، فـلـيـسـ هـنـاكـ مـنـ يـسـتـطـعـ بـشـقـةـ وـحـسـنـ نـيـةـ أـنـ يـؤـكـدـ لـنـاـ أـنـ اـسـتـخـدـمـ الـقـوـةـ عـلـىـ هـذـاـ اـسـلـوـبـ فـيـ مـرـةـ قـادـمـةـ لـنـ يـؤـدـيـ إـلـىـ أـوـخـمـ الـعـوـاقـبـ عـلـىـ أـمـنـ الـعـالـمـ وـسـلـمـهـ نـتـيـجـةـ سـوـءـ التـقـدـيرـ أـوـ الـخـطـأـ فـيـ اـحـتـسـابـ الـعـوـاقـبـ ، أـوـ غـيـرـ ذـلـكـ مـنـ الـعـوـافـلـ الـتـيـ قـدـ تـفـيـبـ عـنـ الـدـوـلـةـ الـمـهـاجـمـةـ ، وـقـدـ تـجـرـهـاـ قـبـلـ غـيرـهـاـ إـلـىـ النـزـاعـ عـلـىـ مـسـتـوـيـ الـمـعـمـورـ .

إـنـيـ بـاسـمـ الـمـجـمـوـعـةـ الـعـرـبـيـةـ ، أـطـلـبـ مـنـ الـجـمـعـيـةـ الـعـامـةـ الـمـوـقـرـةـ تـأـيـيـدـ مـشـرـوـعـ الـقـرـارـ الـمـطـرـوـحـ عـلـيـهـ .

الـسـيـدـ بـاسـنـدـوـهـ (ـالـيـمـنـ) : لـمـ كـانـ هـذـهـ الـدـوـرـةـ هـيـ أـوـلـ دـوـرـةـ تـعـقـدـهـاـ جـمـعـيـتـاـ الـعـامـةـ مـنـذـ وـقـوـعـ الـعـدـوـانـ الـأـمـرـيـكـيـ الـفـادـرـ يـوـمـ الـخـامـسـ عـشـرـ مـنـ شـهـرـ نـيـسـانـ/ـأـبـرـيلـ الـمـاضـيـ ، عـلـىـ الـجـمـاهـيرـيـةـ الـعـرـبـيـةـ الـلـيـبـيـةـ الـاشـتـرـاكـيـةـ ، فـانـهـ لـبـدـيـهـيـ أـنـ يـجـريـ بـحـثـ ذـلـكـ الـاعـتـدـاءـ الـصـارـخـ فـيـ هـذـهـ الـقـاعـةـ حـتـىـ نـقـومـ بـاتـخـادـ مـاـ يـتـنـاسـبـ مـعـ خـطـورـتـهـ وـفـدـاحـةـ نـتـائـجـهـ مـنـ الـمـقـرـرـاتـ الـحـازـمـةـ .

فـيـ ذـلـكـ الـيـوـمـ الـمـشـؤـمـ قـامـتـ ، كـمـ نـعـلـمـ جـمـيـعـاـ ، طـائـرـاتـ سـلاـحـ الـجـوـ الـأـمـرـيـكـيـ الـضـخـمـةـ اـفـ ١١١ـ مـنـ قـوـاعـدـهـاـ فـيـ الـمـمـلـكـةـ الـمـتـحـدـةـ ، وـمـعـهـاـ طـائـرـاتـ مـنـ نـوـعـ ، آـخـرـ ، أـوـ أـنـوـاعـ آـخـرـ ، أـقـلـعـتـ مـنـ حـامـلـاتـ طـائـرـاتـ الـأـمـرـيـكـيـةـ الـرـابـطـةـ قـبـالـةـ الـشـواـطـئـ الـلـيـبـيـةـ ، بـاـخـتـرـاقـ أـجـوـاءـ ذـلـكـ الـبـلـدـ الـعـرـبـيـ الـأـفـرـيـقـيـ غـيـرـ الـمـنـحـازـ ، الـعـضـوـ فـيـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ وـغـيـرـهـاـ مـنـ الـمـنـظـمـاتـ الـدـوـلـيـةـ ، لـتـصـبـ حـمـولـاتـهـاـ مـنـ الـقـذـائـفـ الـرـهـيـبـةـ الـمـرـوـعـةـ عـلـىـ سـكـانـ مـدـيـنـيـتـيـ طـرابـلـسـ وـبـنـغـازـيـ الـأـمـنـيـنـ ، فـحـصـتـ أـرـوـاحـ الـعـشـرـاتـ مـنـ الـأـطـفـالـ وـالـنـسـاءـ وـالـشـيـوخـ الـعـزـلـ ، وـأـصـابـتـ الـمـئـاتـ غـيـرـهـمـ بـجـرـوحـ مـتـفـاـوـتـةـ ، وـهـدـمـتـ الـعـدـيدـ مـنـ دـورـ أـحـيـائـهـمـ الـسـكـنـيـةـ عـلـىـ مـنـفـعـهـاـ مـنـ الـأـبـرـيـاءـ ، بـكـلـ وـحـشـيـةـ وـدـوـنـمـاـ رـأـفـةـ . وـرـغـمـ ذـلـكـ ، رـاحـتـ الـوـلـاـيـاتـ الـمـتـحـدـةـ الـأـمـرـيـكـيـةـ ، فـيـ تـحدـ ظـاهـرـ لـلـرـأـيـ الـعـالـمـيـ كـلـهـ ، تـعـلـنـ عـنـ

قيامها بذلك العمل الوحشي البشع بكل ثفاخر ومباهة ، لدرجة أن رئيس الادارة الامريكية ظهر ليلة عيد على التليفزيون وكأنه يزف بشري سارة الى الشعب الامريكي . ولقد تدارس مجلس الامن الأمر فور حدوشه ، وكاد يصدر قرارا يدين الولايات المتحدة بتصريح العبارة ، غير أن مندوبيها لجأ الى استخدام حق دولته في النقض ، فحال بذلك دون صدور القرار .

وازاء حيلولة المندوب الامريكي دون قيام مجلس الامن بامداد قراره الذي حظي بتأييد غالبية الدول الاعضاء ، فانني أود أن أنتهز هذه الفرصة لابدي وجهة نظري في ما أراه ، وربما يراه معي آخرون ، ثغرة واضحة في ميثاق الامم المتحدة ، حتى وإن يكن في هذا خروج بعض الشيء عن الموضوع الذي نحن بصدده بحثه .

إنني ، وإن كنت لا أنماز الدول دائمة العضوية في مجلس الامن حقها في الاستمرار في الاحتفاظ بحق النقض ، ولا أريد حتى أن أنكر عليها أهليتها للتمتع بمثل هذه السلطة الاستثنائية ، نظرا لعلمي المسبق بما يمكن أن يجره سلب هذا الحق المتميزة منها على هذه المنظمة الدولية الام من المشاكل والمتابعات التي هي في غنى عنها ، ولا سيما في مثل هذه الظروف التي تعيشها وتمر بها ، فضلا عن ما في إحداث مثل هذا التغيير أو التعديل من الاستحالة ؛ رغم ذلك فانني لا أتردد في القول بانني أنكر على كل دولة من الدول دائمة العضوية تمتها بصلاحية استخدام حق النقض حين تكون هي المشكو بها أو المدعي عليها مباشرة . ذلك لأنها تكون قادرة على الإفلات بجلدها من الإدانة بلوائحها إلى استخدام هذا الحق الذي تملكه ، وبذلك يقف مجلس الامن عاجزا عن ممارسة سلطاته ، وإصدار قراراته . وهذا يعني أنها ، وهي المتهم أو الخصم والغريم ، يحق لها - في الوقت نفسه - أن تتبوأ مقعدا بين مقاعد الحكم ، وتملك حق النقض الكفيل بباطل صدور أي حكم ضدها . فلماين العدل في وضع كهذا ؟ بل أي منطق في الإبقاء على مثل هذه الحال ؟

لكن لئن كان ماجرى في مجلس الامن حين قيامه بالنظر في موضوع العدوان الامريكي السافر على ليبيا خلال شهر نيسان/ابريل المنصرم ، هو الذي دفعني الى إشارة هذه الخاطرة ، وابداء هذه الملاحظة التي ربما كان قد سبقني اليها آخرون من قبل غير

العقود الأربع الماضية من عمر الأمم المتحدة ، فإنني إنما أردت أن أتخذ من ذلك مثالا ، ومن ثم دليلا ، على خطأ ينافي العمل على تقويمه وتلافي استمرار وجوده . وطبعا ذلك فإنه غير غائب عن ذهني أن دولة كالولايات المتحدة لن تعدم وجود من يقوم باستخدام حق النقض نيابة عنها . وليس أدل على ذلك من أن هناك من شاركها في استخدام هذا الحق عندما عرض في مجلس الأمن مشروع القرار الخاص بإدانة العدوان الأمريكي على ليبيا للتصويت . لذلك فإن المسألة لا تعود كونها قضية مبدأ بالدرجة الأولى . وهي هل يحق للمتهم أو الخصم ، بل وحتى من يتواطأ معه أيضا ، أن يشارك في إصدار الحكم ؟

إن بلادي ، الجمهورية العربية اليمنية ، لم تتردد كغيرها من الدول المحبة للسلام والرافضة لكل أشكال العدوان في إدانة ذلك الاعتداء المنافي لكل القوانين والمواثيق الدولية ، والمجافي لبساط الاعراف المرعية في التعامل بين الدول ، فور وقوعه .

وها أنا اليوم أقف أمامكم لاعرب عن موقف بلادي مجددا ، ولأطالب الجمعية العامة بأن تصدر قرارا واضحأ يدين المعتدي ويشجب جرمه - وذلك في نظري أضعف الأيمان .

إننا لا ينافي لنا أن نتجاوز عن قيام أي دولة - مهما بلغت قوتها ، وعظام جبروتها - بإعطاء نفسها حق إنتهك سيادة غيرها من الدول ، ولا حق الاعتداء على شعب بلد آخر ، مهما إنت helt لنفسها من مبررات وأعذار ، لأن هذا يجعل عالمنا كله عرضة لأن تسوده شريعة الغاب ، ويحكمه منطق القوة المجردة .

فما حل بليبيا الشقيقة يوم الخامس عشر من شهر نيسان/أبريل الماضي ومن قبل ذلك ، كما تفضل وفصل معالي الاخ الدكتور على عبد السلام التريكي المندوب الدائم للجماهيرية العربية الليبية عند استهلاله للنقاش ، ما حل بليبيا الشقيقة يمكن أن يحل بآي من دولنا إن نحن مكتننا عنه ، ولم نرفع عقائذنا بالشجب والادانة - ما دمنا لا نملك غيرهما للأسف الشديد .

وإذا كنا نرفض الإرهاب من فرد ، فإننا نرفض الإرهاب من أي دولة أيضا ، بدل ومن باب أولى .

وإذا كانت الإدارة الأمريكية تتهم بعض الدول بتأييدها الإرهاب من خلال دعم أفراد ، فكيف تصنف عدوانها القادر على ليببيا الشقيقة في شهر نيسان/أبريل الفائت ؟ أو لعلها تتصور أننا من الفباء لدرجة القبول بتفسيرها على أن عدوانها إنما كان اجراء انتقاميا لا أقل ولا أكثر ؟ لا أعتقد أن عاقلا على هذه البساطة يمكن أن يسلم بمحنة هذا التعليل . اذا ما هو الإرهاب الدولي اذا لم يكن اعتداء دولة على دولة أخرى ارهابا ؟

أو أليست الولايات المتحدة تعتبر إقدام فرد أو أفراد على قتل أو خطف شخص أو اشخاص ، أو اختطاف طائرة ركاب أو بآخرة سياحية عملا ارهابيا يستحق التنديد والادانة ؟ إذن فكيف لا يكون قيام أسراب من طائراتها الحربية العملاقة باقتحام أجواء دولة أخرى ، وإلقاء حمولاتها من أدوات التدمير والقتل الرهيبة . نعم كيف لا يكون ذلك ارهابا ؟

أو ألم يترتب على عدوانها ذاك قتل مواطنين ليبيين أبرياء . وهدم العديد من الدور السكنية ، وبث الرعب والهلع في قلوب الآف ، بل مئات الآلاف من مكان العاصمة الليبية ومدينة بنغازي وغيرها من المناطق ؟ فكيف لا يكون ذلك العدوان ارهابا ، بدل قمة الإرهاب ؟

ولئن كانت تهمنا سلامة فرد أو أفراد ، فيجب أن تهمنا ، من باب أولى ، سلامية شعب ، وسيادة دولة مستقلة .

وإذا كنا لا نقر الارهاب من فرد أو جماعة ضد شخص أو حفنة أشخاص ، فإننا نرفضه ، بل يجب أن نرفضه ، وبشده ، من دولة ضد دولة أخرى ، ضد شعوبها كلها . فالسكوت عن عدوان دولة على دولة أخرى ، يصير عالمنا غابة لا مكان فيها لسيادة ميشاق ولا قانون دولي ، فتفقد الأمم المتحدة ، وبالتالي ، قيمتها ، بل وحتى مبرر وجودها . إن أهم ما كشفت عنه الأيام بعد وقوع ذلك العدوان الصارخ على الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية الشقيقة ، لجوء الادارة الأمريكية إلى أسلوب الافتراء على ذلك القطر العربي الأفريقي الشقيق ، من خلال حملة إعلامية مدرورة ومنظمة لتضليل الرأي العام الأمريكي خاصة ، والرأي العام العالمي عامة ، وايهامها بمسؤولية ليبيا عن كل ما يقع من عمليات ارهابية في كل مكان من العالم ، توطئة لاستئناف العدوان عليها . ولكن تشاء ارادة الله أن يفتعل أمر ذلك السين الإعلامي الخطير .

تلك حقيقة وقفنا عليها جميعا من خلال متابعتنا لأجهزة الإعلام الأمريكية ، وذاع أمرها في العالم كله . ومع ذلك لا تزال الحكومة الأمريكية تصر - في عباد - على أن ما قامت به ضد ليبيا يوم الخامس عشر من شهر نيسان/أبريل المنصرم ، لم يكن عدوانا . وإنما كان اجراء انتقاميا أو عملا تأدبيا . وعلى كل حال فلها أن تقول ما تشاء . لكننا لسنا ملزمين بقبول ما تقول . وإنما نحن هنا مطالبون بأن نتخد موقعا يجسد روح ونور الميثاق والقوانين الدولية ، ويؤكد على ادانتنا للعدوان وعلى تحويل المعتدي مسؤولة ما ترتب على عدوانه من نتائج مادية ومعنوية .

على أن خطورة العدوان تتضاعف حين يكون القائم به دولة في حجم الولايات المتحدة التي يفترض فيها أن تكون حامية السلام ، والحريمة على احترام الميثاق والقوانين الدولية . ولذلك يتعمد أن تكون الادانة بقدر حجم المعتدي .

إننا في هذا الموقف لا ننطلق من رغبة في مزايدة ، وإنما ننطلق من ادراك عميق بأن عدوان الولايات المتحدة على ليبيا الشقيقة يوم الخامس عشر من شهر

نيسان/أبريل عام ١٩٨٦ ، يشكل سابقة خطيرة . وإن عدم تكرره يتطلب منا ادانته بحزم وقوة ، وذلك ما نملكه للasco الشديد .

السيد بريسلر (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تجتمع الجمعية العامة هنا هنا هذا الصباح بناء على طلب ليببيا ، التي تحاول أن تصور نفسها كضحية بريئه وتصور الولايات المتحدة بأنها قاتمة بعمل لا مبرر له لم يسبق استفزاز ضدها . فلننتمم بالنظر أولا في ادعاءات البراءة هذه . فمثل هذه النظرة توضح لماذا اضطرت الولايات المتحدة بعد سنوات من التحذيرات والتهديدات الشفوية إلى هذه الهيئة ، أن تستند إلى المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة كي تقوم بعمل من أعمال الدفاع عن النفس في ١٥ و ١٦ نيسان/أبريل هذا العام .

ولننتقل إلى السجل المخزي للارهاب والعنف الليبي . يمكننا أن نبدأ بعام ١٩٧٩ عندما استولى القذافي على السلطة ، ولكننا سنعود إلى العقد الماضي فقط . في أعقاب الامتياز على سفارتنا في طهران ، أحرقت مفارتنا في طرابلس في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ . وقامت الولايات المتحدة بتعليق معظم الأنشطة الدبلوماسية ولكن بقى عدد قليل من موظفي السفارة . وأعقب الهجوم على سفارتنا ، هجوم مماثل على سفارة فرنسا في طرابلس في بداية ١٩٨٠ مما أدى إلى إغلاق مفارتنا في ١٥ شباط/فبراير ١٩٨٠ .

كذلك ثبت استعداد ليببيا لنقل حملتها الإرهابية إلى بلدان أخرى ، في وقت مبكر . ففي شباط/فبراير ١٩٧٩ ، استخدمت ليببيا الطائرات المدنية لارسال قسوات لمساعدة ديكاتور أوغندا ، عيدي أمين . وبحلول عام ١٩٨١ بدأت ليببيا حملة من محاولات الاغتيال ومن التدخل في تشاد . وفي تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨١ فشلت عملية اغتيال حسين حبرى التي خطط لها خلال زيارته للسودان ، عندما استسلم الليبيون الذين كانوا سيقومون بهذه العملية ، للسلطات السودانية . وفي تموز/يوليه ١٩٨٣ قامت القوات الليبية بغزو واحتلال أجزاء من تشاد للمرة الثانية .

وبدأ الليبيون الهجوم على ركاب الطائرات وعلى المطارات ووسائل النقل المدني في ١٩٨١ . وفي شباط/فبراير ١٩٨١ اطلق مسلح ليبي النار على المسافريين القادمين من الجزائر إلى مطار روما مستهدفاً اصابة شخصية بارزة معارضة للقذافي فسي المتنف . وفي تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨١ انفجرت قنبلتان في حقائب سفر لدى اخراجها من طائرة وصلت إلى مصر قادمة من ليبيا . وفي نيسان/أبريل ١٩٨٤ انفجرت في مطار هيثرو بلندن قنبلة أخرى اخفت في حقيبة لا تحمل اسم اخرجت من طائرة ركاب ليبية فأصابت خمسة وعشرين مدنياً بريشاً .

وتمثل جانب آخر من حملة الارهاب التي شنها القذافي على المستوى العالمي ، والتي بدأت في مطلع الثمانينات ، في اغتيال معارضيه المقيمين بالخارج . وفي تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٠ اطلقت النار على طالب دراسات عليا في كولورادو فاصيب بجروح خطيرة ؛ وفي تموز/يوليه التالي قتل طالب معارض للقذافي في أوغدين بولاية يوتاه . وطوال سنتي ١٩٨٢ و ١٩٨٣ تم التحرق بطلاب ليبيين يدرسون في أوروبا وتهديدهم بالقتل . وفي آذار/مارس ١٩٨٤ انفجرت أربع قنابل في لندن ومانشستر بالقرب من مسائين وأماكن عمل منفيين ليبيين ، جرح فيها ما يزيد على خمسة وعشرين شخصاً .

وكانت ١٩٨٤ سنة دموية بوجه خاص إذ نشر القذافي شبكته الارهابية في جميع أنحاء أوروبا والبحر المتوسط . وفي آذار/مارس حرق الغواص السفارة الاردنية في طرابلس ، بينما وقفت السلطات الليبية مكتوفة الابدي دون اتخاذ أي اجراء . وفي نيسان/أبريل ١٩٨٤ اطلقت النيران من المكتب الشعبي الليبي في لندن وقتل شرطية بريطانية . وعندما أغلقت الحكومة البريطانية المكتب وقطعت العلاقات الدبلوماسية ، ألقى الليبيون القبض على عدد من الرعايا البريطانيين في طرابلس بهم ملفقة واحتجزوه رهينة في محاولة للضغط على الحكومة البريطانية حتى لا تحاكم من قبض عليهم في لندن .

وفي منتصف ١٩٨٤ بلغت حملة القذافي الارهابية ذروة جديدة . وفي حزيران/يونيه اعلنت وكالة الانباء الليبية الرسمية ، جانا ، أن :

"الجماهير الليبية قد قررت أن تشكل فرقاً انتحارية لمطاردة الخونة

والملاحقة للاعداء الكلاب حيشما وجدوا ولتصفيتهم جسدياً" .

وفي الشهر نفسه ، قتل ليبيي معارض للقذافي يعمل رئيساً لتحرير صحيفة عربية في أثينا بواسطة رجلين كانا يركبان دراجة بخارية . وبعد ذلك بثلاثة أشهر وجد منفسي ليبيي مختوقاً في غرفة فندقه في روما . وفي ذلك الصيف أصيّبت تسع عشرة سفينة بأسرار من جراء الألغام التي انفجرت في البحر الأحمر . وكان من المسلم به بوجه عام أن تلك الألغام قد وضعت بواسطة سفينة ليبية . وفي أيلول/سبتمبر تورط الليبيون مرة أخرى في مؤامرة لاغتيال حسين حبري رئيس تشارد باستخدام قنبلة موضوعة في حقيبة يد . وفي تشرين الثاني/نوفمبر أعلن الرئيس المصري مبارك أن القذافي أرسل أربعة قتلة إلى مصر لاغتيال رئيس الوزراء الليبي السابق البكوق وأنه تم القاء القبض عليهم . وارسلت إلى المكتب الشعبي الليبي في مالطة صور يبدو منها أن البكوق قد قُتل . وعندئذ أدعت مصادر الصحافة الليبية الرسمية أن البكوق قد أعدم بواسطة الفرق الانتحارية التي أرسلت إلى الخارج لتصفية أعداء الثورة . وقد مجل ذلك نوايا القذافي بوضوح ، بالرغم من أن سفاحيه لم يتمكنا لحسن الحظ من تنفيذ مهمتهم .

واستمرت حملة ليبية الإرهابية بلا هوادة خلال ١٩٨٥ . وقال القذافي في خطاب

القاء في ٣١ آذار/مارس إن :

"مهمتنا هنا في هذه القيادة تتمثل في أن نتحقق من تحويل العمليات الانتحارية الفردية إلى أعمال منظمة تؤتي شمارها المرجوة وتهزم العدو وتحرر الأمة ... إننا نريد من كل فرد فينا أن يقول : لقد قررت أن أموت نهاية في أمريكا ، لأن هذا القرار لا تستطيع أمريكا أن تمارس ضده حق النصف " .

فمن الذين كانوا الضحايا ؟ في شباط/فبراير كان الضحية هو السفير الليبي السابق في النمسا الذي كان قد استقال قبل خمس سنوات احتجاجاً على سياسات النظام . وفي آذار/مارس كان الضحية صافعاً ليبيا في روما . وفي نيسان/أبريل كان الضحية رجل أعمال ليبيا في نيكوسيا ، وطالباً ليبيا ومواطناً مغربياً يقيم في ألمانيا

الغربية . وفي أيلول/سبتمبر كانت الضحية اثنين من رجال البريد في تونس أصابتهم خطابات الملغمة التي هربها دبلوماسي ليبي إلى تونس . وقد حمل هذا الحادث تونس على قطع العلاقات الدبلوماسية . وفي ذلك الصيف نفسه طرحت حكومة بلادي دبلوماسيًا ليبيًا كان يعمل هنا في الأمم المتحدة وتبين تورطه في مؤامرة ضد المعارضين الليبيين لنظام القذافي الذين يعيشون في الولايات المتحدة .

وانتهت سنة ١٩٨٥ بجمات إرهابية بشعة في مطاري روما وفيينا في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر . وقد قتل فيها عشرون شخصاً من بينهم أربعة إرهابيين . وجرح ما يزيد على ١١٠ إشخاص . وكان خمسة من القتلى أمريكيين ، من بينهم فتاة في العقد الثاني من عمرها . وكانت ليبيا متورطة بصورة عميقة في دعم مجموعة أبي نضال التي نسقَت هذه الهجمات الإرهابية ونفذتها . وكان التواطؤ الليبي واضحًا . وذكر مسؤولون تونسيون أن نظام القذافي كان يحوز جوازي سفر تونسيين استخدمهما الإرهابيون . ولم يكن يومئذ الارهابيين الحصول على جوازي السفر هدِّين بغير التفاصي المقصود من جانب السلطات الليبية .

وننتقل الان إلى سنة ١٩٨٦ . إن اصرار القذافي على نشر الموت والدمار قد تسبب في المزيد من الفظائع . فقد استمر التدخل بالقوة في شؤون الدول الأفريقية الأخرى . ففي ١٠ شباط/فبراير هاجم المتمردون الذين تدعمهم ليبيا القوات التشادية في جنوب تشاد ، وفي ١٧ شباط/فبراير قصفت قاذفة قنابل ليبية قاعدة جوية في نجامينا . وبينما انكرت ليبيا أية مشاركة في القتال ، ذكرت حكومة تشاد أنه كان من بين الأسرى عدد من الليبيين . وإلى جانب هذه الأحداث كانت خطابات القذافي مليئة بالكراء والعنف . ففي ٥ آذار/مارس أعلن :

"إن أي شخص غادر ليبيا يقف الان في صفوف الاعداء ، جانب أمريكا .

لقد انتهى أمره . ولن يلقى أية رحمة أو علامة تعاطف في الداخل أو الخارج .

وسيمحى تماماً أي أثر له . حتى مسكنة لا ينبعي أن يبقى" .

(السيد بريسلر ، الولايات  
المتحدة الأمريكية)

وفي ٥ نيسان/أبريل انفجرت قنبلة في مركب في برلين الغربية يرتاده الجنود الأمريكيون ، فقتل مجندًا أمريكيًا وامرأة تركية وجرحت ما يزيد على ٢٣٠ شخصًا . ربهم تقريباً من الأمريكيين . ومات جندي أمريكي آخر متاثراً بجراحه في حزيران/يونيه . وأوضحت براءة الأدلة التي لا يمكن دحضها تورط المكتب الشعبي الليبي في برلين الشرقية .

ولن أكرر هنا القائمة الطويلة للتحذيرات الشفوية التي وجهناها والجهود الدبلوماسية التي بذلناها في إطار هذه المنظمة والتي حاولنا أن نثني بها ليبيا عن المضي في حملتها الإرهابية . فهذه مسائل مسجلة في وثائق الأمم المتحدة ويمكنكم جميعاً الاطلاع عليها .

(السيد بريسلر ، الولايات  
المتحدة الأمريكية)

في هذه الظروف تصرفنا في النهاية دفاعا عن النفس . ففي ١٤ نيسان/أبريل ، صرخ الرئيس ريفان باتخاذ اجراءات ضد مراكز التخطيط الارهابي في ليببيا ردًا على الهجمات الارهابية المتكررة ضد مواطني الولايات المتحدة وممتلكاتها والتي شنت برعائية ليببيا . وقد اتخذت هذه الخطوة على مضطه : وبعد تحذيرات متكررة وبعد توافر أدلة قاطعة على استمرار حكومة القذافي في التورط في دعم وتوجيه الاعمال الارهابية ضد أهداف أمريكية ، وبعد أن قام عناصر ليببية برصد دقيق للمنشآت الأمريكية والافراد الأمريكيين وغيرها من الاعمال المماثلة التي أوضحت امكانية ارتكاب المزيد من الاعمال الارهابية . وقد اقتصرت ضربتنا على مراافق الارهاب والمعدات العسكرية التي تدعم هجمات القذافي علينا . وكما ذكر الرئيس في ذلك الوقت :

"كانت الهجمات مركزية واستهدفت أماكن محددة لتقليل الخسائر بين أفراد الشعب الليبي ، الذي ليس بيننا وبينه خلاف .."  
 وفي تلك الليلة ، قدم الرئيس ، وهو يصف وحشية الارهاب الذي يتسم به حكم القذافي ، الدليل التالي :

"إن الأدلة قاطعة الان على أن القصف الارهابي لمليش "الابل ديسكونيتك" قد خطط لها ونفذت بأوامر مباشرة من النظام الليبي . في ٢٥ آذار/مارس ، أي قبل الهجوم بأكثر من أسبوع ، صدرت أوامر من طرابلس للمكتب الشعبي الليبي في برلين الشرقية بالقيام بهجوم إرهابي ضد الأمريكيين يتسبب في أكبر عدد من الاصابات دون تمييز . وبعد ذلك قام عمال ليببيا بوضع القنبلة . وفي ٤ نيسان/أبريل أبلغ المكتب الشعبي طرابلس بأن الهجوم سينفذ في الصباح التالي . وفي اليوم التالي أخبروا طرابلس مرة أخرى بالنجاح الباهر الذي أحرزته مهمتهم " .

وكما ذكر الرئيس : "إن أدلةنا مباشرة ودقيقة ولا يمكن دحضها .."  
 إن أدلةنا سليمة . وأولئك المكلفوون من حكوماتهم ببحث هذا النوع من الأدلة يسلمون بذلك أيضًا . وقد أعلنت حكومة المانيا الاتحادية أن لديها تأكيدا مستقلا بتورط ليببيا في قصف مليش "الابل" . كما أعلنت أعضاء القمة الاقتصادية في طوكيو

والاتحاد الاقتصادي الأوروبي انه لا يمكن آن تكون لهم علاقات طبيعية مع دولة تدعم الارهاب ، وذكروا ليبيا بالتحديد كدولة من هذا النوع .

والسؤال الذي طرحته العديد من البلدان هو ما اذا كانت استجابة الولايات المتحدة تتناسب مع الحدث ، وما اذا كانت تتفق مع القانون الدولي ؟ والرد على شقي السؤال هو : نعم . وقد قال الرئيس ريفان :

"عندما يتعرض مواطنونا للهجوم أو العدوان في أي مكان من العالم بأوامر مباشرة من نظام معاد ، فإننا سنرد على ذلك ما دمت أنا في هذا المنصب . إن الدفاع عن النفس ليس حقا لنا فحسب ، بل انه واجبنا . وهو الذي من أجله قمنا بهذه المهام . وهو يتفق مع المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة ، التي تسلم "بالحق الطبيعي في الدفاع عن النفس .. اذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة" ."

وقد اتخذت الولايات المتحدة ذلك الاجراء لتقليل قدرة ليبيا على المضي في اقتراف عدوان غير قانوني على الولايات المتحدة ورعايتها عن طريق القوة الارهابية . ولم تكن اجراءات الولايات المتحدة انتقاماً أعمى أو تستهدف الاخذ بالشار . لا ، لقد كانت اجراءات الولايات المتحدة تستهدف منع المزيد من الهجمات فحسب .

ومن المؤسف انه ، بينما سعت الحكومات المسؤولة الى عزل جريمة الارهاب الليبي واحتواه ، فان العنف الليبي قد استمر . وفي ١٧ نيسان/ابريل أطلقت أربعين قنابل تحملها الصواريخ على قصر السفير البريطاني في بيروت . وأعلنت جماعة عمر المختار المرتبطة بليبيا مسؤوليتها عن الحادث . وفي نفس اليوم قتل أحد الرهائن الامريكيين واثنان من البريطانيين في بيروت بدعوى الانتقام من الهجمات الجوية على ليبية . وفي اليوم التالي ألقت السلطات التركية في انقرة القبض على أربعين ليبيين ، منهم أعضاء في المكتب الشعبي الليبي ، حاولوا الهجوم على ناد لضباط الولايات المتحدة .

(السيد بريسلر ، الولايات  
المتحدة الأمريكية)

وقد حضر الكثير من دول عدم الانحياز اجتماع القمة الذي عقد في هاراري في ٢٦/سبتمبر الماضي . وقد استخدم القذافي ذلك المثير لكي يتحدى مبادئ هذه المنظمة وليقسمها الى معسكرات متعادلة ولكي يمجد قضية الارهاب ، فقال :

"أعدكم من فوق هذا المثير بأنني سأبدل ، من الان فصاعدا ، كل ما في وسعي لتقسيم هذا العالم الى معسكرين - معسكر التحرر ومعسكر الامبراليين ... يجب تحرير كل شيء ... فكل الدول المتحدثة بالفرنسية ... ليست مستقلة وهي طابو خامس داخل الحركة ... وكلمة كومنولث كلمة مثيرة للحاج الشديد ... فهي تعني أنكم ممتلكات لبريطانيا ... وهو شيء يبعث على الخجل"

وبعد ذلك بأسابيعين ساوي القذافي بين الارهاب وحروب التحرير والثورات . وبهذا أكون قد عرّضت هنا اليوم سجل نظام القذافي . إن الدليل على الانحراف الأخلاقي للقذافي مطروح على الجمعية . وأنا أسائل الاعضاء : أي سند أخلاقي يسمح لليبيا حتى بالمثل أمام هذه الجمعية ؟ ما هو الاساس الذي يقوم عليه ادعاؤها بأنها تدافع عن القانون الدولي واحترام مبادئ ميثاق الامم المتحدة ؟ ان ليبيا تبلغ ذروة التفاق اذ تقدم مشروع قرار للجمعية العامة يؤكد من جديد :

"الالتزام جميع الدول بالامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في علاقاتها الدولية" و "الحق غير القابل للتصرف لجميع الشعوب في اختيار نظامها السياسي والاجتماعي والاقتصادي دون ما تدخل أو تخريب أو قسر أو قيد من أي نوع كان" .

وازاء كل هذه الانشطة التي تشجعها ليبيا ، ليس غريبا أن يتزايد تنصل الحكومات التي تتمسك بمعايير السلوك الدولي المتعارف عليها من نظام القذافي . واسمحوا لي أن أؤكد أن وفدي بلادي لم يسع الى هذه المناقشة . ولكنها وقد بدأت الان تأمل أن تكون مناسبة لكل البلدان الممثلة هنا لكي توضح معارضتها للارهاب الليبي ولكي تتأى بنفسها عن المهاجرات الليبية العدوانية وأعمالها التي تدعو للاشمئزاز . إن الشعب الأمريكي ، مثله مثل جميع شعوب العالم التي كانت ضحية للارهاب الليبي أو التي تخشاه ، يرقب ما ستقوله وتفعله هذه الهيئة . ب شأن هذه الشكوى المتسعة بالتفاق التي تقدم بها نظام يستحق الازدراء من المجتمع الدولي .

السيد مizar (تشيكوسلوفاكيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد ارتاح وقد تشيكوسلوفاكيا لما قررته الجمعية العامة من ادراج البند ١٤٣ على جدول أعمال هذه الدورة وهو البند المكرر لمسألة الهجوم العسكري الذي قامت به الولايات المتحدة على ليبيريا في نيسان/ابريل الماضي .

لقد درسنا باهتمام اعلان رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية الذي اعتمد في دورتهم المعقدة في اديس ابابا في اواخر تموز/يوليه من هذا العام . وتقف جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية الى جانب مضمون ذلك الاعلان الذي يعبر عن الحكمة الجماعية للدول الاعضاء في تلك المنظمة الدولية الهامة . كما نوافق موافقة تامة على النتائج القاطعة التي توصل اليها في هذا الصدد اجتماع القمة الثامن لبلدان عدم الانحياز في هراري . ويدرك الاعلان السياسي الذي اعتمد في ذلك الاجتماع ، بين جملة اشياء ، ان :

"رؤساء الدول او الحكومات [اعلنوا] اداناتهم الشديدة لهذا العدوان الذي لا مبرر له ، والذي يشكل عملا من اعمال الارهاب التي تمارسه دولة وخرقا للقانون الدولي وميثاق الامم المتحدة" . (A/41/697 ، ص ٦٦ ، الفقرة ٢١٥)

لقد تابعنا عن كثب التطورات التي وقعت في جنوب البحر المتوسط ، خاصة منذ بداية هذا العام ، عندما صعدت الولايات المتحدة من ضغطها السياسي وال النفسي والاقتصادي ، ثم للأسف الضغط العسكري على الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية .

لقد شجبنا الحظر الاقتصادي المفروض على ليبيا ، اذ نعتبر هذا الاجراء بمحاباة حلقة أخرى جديدة في سلسلة أحداث اساءة استخدام العلاقات الاقتصادية الدولية من أجل فرض القسر السياسي . ونحن بوصفنا دولة تعرضت ، مع دول اشتراكية أخرى ، على مدى عدة عقود ، لجزاءات شتى ، ولتدابير تمييزية ، ولتأثير القيود على "المصادر الاستراتيجية" وما الى ذلك ، نتفهم تماما السخط المشروع الذي تشعر به ليبيا ، وكذلك عدد آخر من الدول الاعضاء ، ازاء هذه الخطوة التي اتخذتها حكومة الولايات المتحدة . وبالمقابلة ، يبرهن هذا المثال ، من أمثلة الحظر الاقتصادي ، مرة أخرى على وجود مبرر لمناقشة هذه الامور كل سنة في دورات الجمعية العامة . إذ لابد من استئصال هذه الظاهرة من العلاقات الاقتصادية الدولية .

وبالاضافة الى ذلك ، من المؤسف أن التطورات التي حدثت في جنوب البحر المتوسط في عام ١٩٨٦ ، تسببت في أكثر من مجرد الضغط الاقتصادي على ليبيا . اذ قامت بحرية الولايات المتحدة وقواتها الجوية بسلسلة من المناورات ذات طابع استفزازي وترويعي سافر للغاية وأدى هذا العمل في حد ذاته الى زيادة التوتر في المنطقة . لقد أصدر وزير خارجية تشيكوسلوفاكيا بيانا في ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٦ ، يدين الهجوم العدوانية الذي شنته الولايات المتحدة على اقليم ليبيا ذي السيادة . وقمنا في اليوم التالي بالاعراب عن سخطنا في مجلس الامن .

لقد تعاطفنا مع مبادرة مالطة التي طلبت - قبل هجوم الولايات المتحدة على ليبيا في نيسان/ابريل الماضي بثلاثة أيام - عقد مجلس الامن ، وسعيا الى تلافي النزاع المحقق ، حاولت أن تشرك مجلس الامن في الدبلوماسية الوقائية في هذا الصدد ، لكن للأسف ضاعت هذه المحاولة سدى .

إن الهجوم العدائي المسلح الذي شنته الولايات المتحدة ضد ليبيا في نيسان/أبريل الماضي ، قد أشار بحق سخط الرأي العام العالمي والسواد الأعظم من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة . إن هذا الانتهاك الصارخ للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والمعايير المتحضرة للسلوك في العلاقات بين الدول ، حدث مصادفة لشروع اتفاق اجتماع وزاري لحركة عدم الانحياز في نيودلهي . وقد أعرب المشاركون في هذا الاجتماع في البلاغ الذي أصدروه آنذاك ، وبعد ذلك عن طريق وفدهم الوزاري الذي جاء إلى هنا ليدللي ببيانه أمام مجلس الأمن ، عن ازدراهم لدبلوماسية البوارج الحربية ، التي اعتبرت خطأ ، في وقت ما ، صفحة طويت إلى الأبد ، وأصبحت تشكل فقط فصلا مخزيًا من تاريخ العلاقات الدولية في بداية هذا القرن .

لقد أدانت جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية بلا لبس أو غموض الهجوم العسكري الذي شنته الادارة الامريكية الحالية على ليبيا ، وهي بلد عربي نام . ونحن نؤكد من جديد تعاطفنا وتضامننا مع شعب ذلك البلد . ونعرب عن اقتناعنا انه سيواصل الصمود امام ضغط أولئك الذين لم يقبلوا الاتجاه التقديري لعدد من الدول النامية ومنها ليبيا . ومرة أخرى ، نؤكد استنكارنا القوي لاستخدام القوة والاملاع الدولي وهستيريا النزعات الحربية ، ونطالب بايقاف كل الاستفزازات العسكرية وغيرها من الاستفزازات الأخرى الموجهة ضد ليبيا ، وكل ضغط يمارس ضد ذلك البلد . وهذا أمر ضروري ، ليس فقط نظرا لاحتياج ذلك البلد الى التنمية السلمية ، بل أيضا لصالح مصير السلم والأمن في منطقة البحر المتوسط بأسراها ، وهي منطقة قريبة للغاية من كل من أوروبا وافريقيا ، قريبة أيضا من منطقة الشرق الأوسط التي تعانى معاناة حادة .

وفي هذا السياق ، أود أن أذكر بالبيان الذي أدلّ به وزير خارجية جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية خلال المناقشة العامة في الدورة الحالية للجمعية العامة عندما قال :

"ومن جانبنا ، نحن نعتقد أنه يمكن الاستعاضة عن الردع والتخويف والتهديد بالانتقام بضمانات ثقة قوية . فالتعايش السلمي يمكن بل ويجب أن يصبح المبدأ العالمي الأسمى للعلاقات بين الدول . ويجب أن يحظر إلى الأمان باعتباره كلاً لا يتجزأ . " (A/41/PV.18 ، ص ٥٣)

وفي رأينا انه ينبغي للولايات المتحدة أن تستجيب على نحو ايجابي وبناءً لنداء الاتحاد السوفيياتي بأن يسحب كلاهما أساطيله البحرية من البحر المتوسط . ونحن نقدر بل ونؤيد جهود دول المنطقة المحاذية غير المنحازة الرامية إلى تحويل البحر المتوسط إلى منطقة سلم وتعاون ، لا منطقة عدوان وحرب ومواجهة .

ونحن مقتنعون بأن ذلك الهدف سيتحقق اذا ما بذل المجتمع الدولي جهوداً متضامنة تحقيقاً لهذه الغاية وإذا توافرت الإرادة السياسية بما يكفي من قوة .

السيد التاسي (الجمهورية العربية السورية) : تناقض الجمعية العامة اليوم البند المتعلق بالهجوم العسكري الجوي والبحري الأمريكي ضد الجماهيرية العربية الليبية . انه عدوان ، من الناحية المادية تم ارتكابه في شهر نيسان/ابريل من هذا العام ، ومن الناحية الفعلية والعملية ما زالت آثاره مستمرة حتى الان . انه عدوان ارتكبته الادارة الأمريكية ضد ليبيا ، وشاركت في هذا العدوان بريطانيا التي وضعت أراضيها ومطاراتها تحت تصرف الولايات المتحدة الأمريكية لارتكاب العدوان . وكنت أتمنى منذ البداية أن يكون اسم هذا البند الاعتداءات الأمريكية والبريطانية على الجماهيرية العربية الليبية ، نظراً لكون العدوان تم بالتشاور والتواطؤ والإعداد والتخطيط من قبل الادارتين الأمريكية والبريطانية ، إلا أن بعض المنظمات الدولية والإقليمية ، كمجموعة دول عدم الانحياز ومؤتمر القمة الأفريقي والمؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية ، ارتأت أن تخفّق بالذكر العدوان الأمريكي على ليبيا دون العدوان البريطاني لأن الدور البريطاني لا يرقى إلى مستوى الدور الأمريكي .

وبتاريخ ١٤ نيسان/ابريل من هذا العام قامت الولايات المتحدة الامريكية بعذوان ببربرى وحشى ضد مدینتی طرابلس وبنغازى . حيث انطلقت القاذفات الامريكية ، وبتوقيت واحد ، من مطارات بريطانية ومن حاملة الطائرات التابعة للاسطول السادس الامريكي في البحر الابيض المتوسط باتجاه الجماهيرية العربية الليبية و ألقت بحمولتها فوق أهداف مدنية صرفة في طرابلس وبنغازى ، وبغارة جبارة في ظلام الليل ، الامر الذي تسبب في قتل وجرح العشرات من الاطفال والنساء والشيخ ، وفي هدم المستشفيات والمدارس والسفارات وحتى بيوت العبادة ، وبشكل يكذب ادعاءات الادارة الامريكية وممثلها في مجلس الامن عندما قال بتاريخ ١٥ نيسان/ابريل :

"نفت القوات المسلحة للولايات المتحدة الامريكية سلسلة من الضربات المرسومة بدقة ضد أهداف في ليبيا ذات صلة بالارهاب . وقد تمت تلك الضربات وعادت طائرات الولايات المتحدة الى قواعدها" . (١٥ - ٢٦٧٤ / PV. S ، ص ١٣ - ١٥)

بينما المعلومات الاكيدة تشير الى أن القصف لم يصب أي هدف عسكري ، أو كما تدعى الادارة الامريكية بأن له صلة بالارهاب ، بل أصاب واستهدف الاحياء السكنية والمنازل والمدارس ومركزها لرعاية المعوقين وبعف السفارات الصديقة للولايات المتحدة الامريكية إن العذوان الامريكي على ليبيا لم يكن وليد الساعة التي حصل فيها حتى أن العالم لم يفاجأ به . فمنذ سنوات طويلة تتبع الولايات المتحدة سياسة عدوانية واستفزازية ضد الجماهيرية العربية الليبية على نحو جعل هذا البلد المغير وغير المنحاز يتبه المنظمة الدولية والرأي العام العالمي الى خطورة ما تقوم به الولايات المتحدة من استفزازات وتحرشات الى مضائق اقتصادية وملت الى فرض الحصار ومحاولة ترکيع نظام الشورة في ليبيا . وعندما لم تجد هذه الطرق والوسائل في ترکيع هذا النظام الشورى كان لابد من إلصاق تهمة الارهاب به كي تجد الادارة الامريكية المبررات ، وكأنها الشرطي الدولي ، لضربه . فمهما تذرعوا بذلك بحملة إعلامية واسعة نفذتها بكل دقة المنظمات الصهيونية في الولايات المتحدة الامريكية ، متهمة ليبية بكونها وراء الارهاب الذي يشهده العالم ويقع ضحيته المواطنون الامريكيون الابرياء بسبب

السياسة الحمقاء التي تنفذها حكومتهم في واشنطن . وذهب التخييل في ذهن من هو وراء هذه الحملة الى أن تهمة الإرهاب كافية للقضاء على الثورة الليبية وقادها المفتر العقيد معمر القذافي . وادعت الادارة الامريكية كذبا وبهتانا أن لديها الادلة الدامنة التي تدين ليبيا في عمليات الارهاب . وهنا أقتبس من قول لممثل الولايات المتحدة الامريكية في مجلس الامن أيضا بتاريخ ١٥ نيسان/ابريل ١٩٨٦ ما يلي :

"هناك دليل مباشر محدد ولا سبيل الى دحضه بأن ليبيا تتحمل مسؤولية القصف الذي حدث في برلين الغربية في ٥ نيسان/ابريل والذي نجم عنه موت الرقيب كينيث فورد وفتاة تركية وجرح ٣٢٠ شخصا آخرين ، ومن بينهم ٥٠ فردا عسكرياً أمريكياً" . (A/PV.2674 ، ص ١٦)

وفي هذا الصباح استمعنا الى ادعاءات الممثل الامريكي يسرد أقوالا للرئيس ريفان ، وكأن الرئيس ريفان هو محكمة العدل الدولية .

ألم تستمع الجمعية العامة في هذا الصباح لسفير الجمهورية العربية الليبية الدكتور على التريكي وهو يعلن أن بلاده أكدت أكثر من مرة رفضها للإرهاب ، وأعلن تحديه للادارة الامريكية أن تقبل اللجوء الى محكمة العدل الدولية . ومن الطبيعي أن ترفض الادارة الامريكية مثل هذا العرض ، لأن كل ادعاءاتها هي محفوظة وافتراض على الشقيقة ليبيا .

ومع الاسف ، فإن حكومة السيدة تاتشر انساقت وراء هذه الدعاية وصفقت لها حتى صدقتها ، وشاركت في العدوان . ولكن عندما ظهر كتب الادعاء الامريكي ، وهنا أشير الى استقالة الناطق الملفي في الخارجية الامريكية كالب لعدم صحة المعلومات وتشويهها ، أرادت الحكومة البريطانية أن تتنصل من هذا الموضوع إلا أن أيديها كانت ملطخة بدماء البريء من الشعب الليبي الشقيق عندما قدمت أراضيها كقاعدة لانطلاق العدوان .

لم يعد هناك مجال للشك بأن ما قامت به الادارة الامريكية من عدوان على ليبيا كان عدوانا مبيتا ، وإن أمريكا تعد له منذ سنوات طويلة . وعلى الرغم من أن الجمهورية العربية الليبية أرادت ملوك طريق الحوار دون المواجهة فإن الادارة الامريكية رفضت هذا الطريق ولجأت الى الطريق الذي تعتقد بأنه الاصلح ، وهو طريق

الحصار والعدوان لتنفيذ مخططات ذات أهداف استراتيجية ولا تمت بصلة الى ما يدعون انه إرهاب . وكان لها ذلك . وإنه لمما يؤسف له ان الادارة الامريكية ادعت كذبا بأنها تمارس حق الدفاع المشروع عن النفس وفقا لاحكام المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة ، مستهزلة بعقل البشرية جماء ومستخفة باحكام الميثاق وبالمنظمة الدولية بأسراها ، هل يعقل أن تقوم ليبية بتهديد أمن الولايات المتحدة الامريكية كما تدعى بذلك ؟ هل أنت الجماهيرية العربية الليبية الى السواحل الامريكية لتهدد أمن الولايات المتحدة ، أم أن هذه الأخيرة هي التي ذهبت الى حيث ليبية واقعة على شواطئ البحر الابيض المتوسط ، عارضة عضلاتها وقوتها من خلال تجوال أسطولها في هذا البحر الهادئ ؟

إن الموضوع لا يحتاج الى كثير من التبصر . وهدف الادارة الامريكية هو الإطاحة بثورة ليبية بقيادة الزعيم معمر القذافي . فليبيا دولة تقدمية وغير منحازة وتنتهرج نهجا مياميا واجتماعيا واقتصاديا مستقلة . وليبيا هي في الخندق الامامي الاول لتحرير فلسطين من العدو الصهيوني الفاسد . وليبيا على علاقات ودية مع الاتحاد السوفييتي ودول المنظمة الاشتراكية . وليبيا ايضا تتعاطف مع حركات التحرر في العالم ومع الانظمة التي تكرهها الولايات المتحدة الامريكية . وليبيا تدين نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا . ولذلك فان الادارة الامريكية تعتبر ان كل من لم يخضع لها او من لم يكن تابعا لها فهو خارج عن القانون وإرهابي . هذا هو المنطق الامريكي الاعوج . إن كل ما قامت به ليبية - وشورتها المظفرة - أنها صفت القواعد الأجنبية البريطانية والامريكية في طيرق وطرابلس ، وأنهت الاحتكارات الامريكية النفطية ، ولذلك يجب تصفية النظام الليبي بشتى الطرق .

إن ما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية من عدوان يشكل سابقة خطيرة في تاريخ العلاقات الدولية . ويشكل انتهاكا مارحا لاحكام الميثاق وقواعد القانون الدولي وللمبادئ التي تنادي بعدم استعمال القوة أو التهديد بها في العلاقات ما بين الدول . إن التهديد باستعمال القوة هو نوع من إرهاب الدولة وإن تواجد الأسطول السادس الأمريكي في البحر الأبيض المتوسط وتهديداته الدائمة لدول المنطقة هي من أجل تنفيذ مهمة الإرهاب ، وتاريخه وسجله ، أي الأسطول السادس ، حافلان باللجوء إلى الإرهاب . فلقد قصفت مدينة بيروت وضواحيها من أحدى قطعه "نيوجرس" في عام ١٩٨٣ . ويطيب لي ، بهذه المناسبة ، أن أذكر الحكومة الأمريكية بالطيار الذي أسقطه قواتنا الجوية وهو يشن هجوما على القوات السورية ، واسمها غودمان ، وقد سلمناه إلى الحكومة الأمريكية فيما بعد . ومن أحدى حاملات الطائرات التابعة لهذا الأسطول انطلقت الطائرات لاعتراض الطائرة المصرية المتوجهة إلى تونس والتي ارغمت على النزول في أحدى الجزر الإيطالية . كما أن قطع هذا الأسطول ساهمت في تموين الطائرات الإسرائيلية عندما قصفت مدينة تونس في العام الماضي . إن سياسة إرهاب الدولة التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية سواء مباشرة أم عن طريق أسطولها وقواعدها العسكرية لتجعلنا نتساءل باستمرار عن هذه الدولة العظمى التي تت shedding بالحرية والديمقراطية وتمارس سياسة الإرهاب وترتكب العدوان وتتدخل في الشؤون الداخلية لزعزعة الاستقرار منتهكة بذلك قواعد السلوك المتطور والمتمدن ولا يجاريها في هذه السياسة إلا حكومة تل أبيب الإرهابية التي تمارس القتل والارهاب والتشريد والقصف المستمر وطرد السكان وتحويلهم إلى لاجئين .

إن العدوان الأمريكي على الجماهيرية هو عدوان مبيت ومخطط له ويعبر عن تصميم الادارة الأمريكية على القضاء على ليبيا وثورتها . كما أن هذا العدوان يؤكد أن الولايات المتحدة الأمريكية هي العدو الرئيسي للشعب العربي وتمثل القوة الرئيسية التي يرتكز عليها الكيان الصهيوني في جميع اعماله العدوانية والتوسيعية . إن الترسانة العسكرية الأمريكية هي المصدر الوحيد الذي يدعم ويفوزي حروب إسرائيل

العدوانية ؛ ولا ينس الشعب العربي الجسر الجوي الذي مدته الولايات المتحدة لإنقاذ اسرائيل في حرب ١٩٧٣ . إن الشعب العربي لا ينس أبداً مباركة الولايات المتحدة لعدوان اسرائيل على تونس وعلى سيادتها وأراضيها ولا ينس أبداً أن أمريكا هي العائق الوحيد للسلم في منطقة الشرق الأوسط من جراء سياسة التعاون الاستراتيجي بينها وبين اسرائيل ، هذا الحلف الذي يقوم على الرفض الكامل للحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني ، وللانسحاب من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة . إن العدوان على ليبيا ليس عدواناً عليها فقط ، بل هو عدوان على الأمة العربية بكمالها . والحملة التي قادتها الصهيونية في الولايات المتحدة كانت وما تزال حملة ضد العرب وضد حضارتهم وضد قيمهم .

إن اشتراك بريطانيا في العدوان على ليبيا له مدلوله الخطير . وعلى هذه الدولة الاستعمارية أن تتحمل مسؤولياتها الناجمة عن مشاركتها في هذا العدوان . إن وضع أراضيها وقواعدها تحت تصرف الادارة الأمريكية لانطلاق العدوان قد عبر الشعب البريطاني عن غضبه عليه وعارضه بمظاهراته الصاخبة ومن خلال المناقشات التي دارت في مجلس العموم البريطاني . ويبدو أن بريطانيا من خلال اشتراكها في العدوان على ليبيا لم تنس حقدها الدفين على ثورة ليبيا عندما قامت هذه الثورة بتصفية القواعد البريطانية في ليبيا . إن الحكومة البريطانية بمشاركتها بالعدوان برهنت أنها لست تستطيع نسيان ماضيها وتاريخها الاستعماري في المنطقة وهي التي تأمرت على الشعب العربي وعلى حقه في الحياة الحرة والاستقلال . إن تاريخ بريطانيا الاستعماري مرتبط ارتباطاً وثيقاً بما يجري الان في فلسطين من ممارسات صهيونية ضد الشعب الفلسطيني . أليست بريطانيا هي التي سلمت فلسطين لقمة سائفة للصهاينة المفترضين ؟ أليست بريطانيا هي سبب ما يجري في جنوب افريقيا من اضطهاد واعتداء وممارسات لسياسة الفصل العنصري ؟ إن الولايات المتحدة الأمريكية ليست العدوة الوحيدة للعرب . إن بريطانيا شريكة أمريكا في العدوان هي ايضاً عدوة العرب وعليها تحمل مسؤوليات أعمالها وهي سبب كل ما يجري في المنطقة من أمور . هي التي زرعت الكيان الصهيوني

في قلب الوطن العربي وشردت شعب فلسطين وهي التي تعاونت مع الولايات المتحدة لتشييد هذا الكيان وتمكينه من احتلال الاراضي العربية . ودور بريطانيا حافل منذ القدم وعدوانها على قناعة السoviين مع اسرائيل وبالتخطيط معها في عام ١٩٥٦ معروف للجميع .  
لقد تعطل مجلس الامن من جراء "الفيفتو" الامريكي . واذا لم يوضع حد لهذا العدوان فإنه سيتكرر على بلدان اخرى . ان العدوان الثنائي يتطلب الادانة الصريحة وضمان عدم تكراره ، واننا نؤكد للمعتدين باننا لن نرضخ لتهديداتهم ولن نقول لعدوانهم نعم . سيبقى شعبنا العربي يناضل ضد العدوان ضد مرتكبيه ودفاعا عن ارضنا وكرامتنا وعن استقلالنا .

السيد بون شوان نات (فيبيت نام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

قرر ، في جملة امور ، اجتماع رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية في دورتها العادية الثانية والعشرين المعقدة في اديس ابابا ، باثيوبيا ، في الفترة الواقعة من ٢٨ الى ٣٠ تموز/يوليه ١٩٨٦ ، إدراج مسألة الهجوم الجوي والبحري الذي شنته الحكومة الحالية للولايات المتحدة على الجماهيرية العربية الليبية على جدول أعمال الدورة الحادية والاربعين للجمعية العامة . ان تلك المبادرة التي اخذت زمامها منظمة الوحدة الافريقية ، وهي مبادرة جاءت في اوانها وتستحق الثناء ، تبرهن على ان هذه المنظمة ، الناطق باسم مصالح الشعوب الافريقية ، لديها قدر كبير من الشعور بالمسؤولية واللتزام الراسخ بقضية السلم والامن في افريقيا وفي العالم اجمع . إن إدراج هذا البند على جدول أعمال الجمعية العامة يتتيح الفرصة للنظر في مسألة تبعث على بالغ القلق لدى المجتمع الدولي .

قبل سبعة أشهر وفي ١٥ نيسان/ابريل ، علمت شعوب العالم بصدمة واستنكار عميق بالهجمات المسلحة الجوية والبحرية التي شنتها الولايات المتحدة على ليببيا . وهى عضو كامل العضوية في الامم المتحدة وحركة عدم الانحياز . لقد مثل هذا العمل العدواني السافر انتهاكا صارخا لسيادة ليببيا واستقلالها وسلامتهااقليمية وتحدياً وحشاً لشعوب العالم المحبة للسلم والعدالة وحركة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الافريقية ولهذه الهيئة الموقرة .

وبتوقيت العدوان في عشية الاجتماع الوزاري للمكتب التنسيقي التابع لحركة بلدان عدم الانحياز رغم جهود ونداءات متكررة وجهت لشنها عن القيام بآية خطوة من هذا النوع ، كانت الولايات المتحدة تعتمد توجيه انذار خطير لشعوب العالم ، وبصفة خاصة لشعوب البلدان الصغيرة التي ترحب في العيق في استقلال وكرامة وترغب أن تدور في فلك الولايات المتحدة . وكان للتحذير أثره المنشود . لقد واجه الشعب الليبي التحدي بشجاعة وإصرار يبعثان على الاعجاب . وأدانت شعوب العالم هذا التحدي ادانة قوية ودونما خوف .

وأصدر أعضاء المكتب التنسيقي التابع لحركة بلدان عدم الانحياز في اجتماعه الطارئ في نفس اليوم أي ١٥ نيسان/ابريل ١٩٨٦ بلاغا ينص على ما يلي :

”قد أدانوا بشدة هذا العمل العدواني الفادر والصارخ وغير المبرر ضد بلد شقيق من بلدان عدم الانحياز ، وهو عمل يشكل انتهاكا للقانون الدولي ولمبادئ ميثاق الامم المتحدة ، ويهدد السلم والأمن الدوليين ...“

”وطالب الوزراء ورؤساء الوفود بأن توقف الولايات المتحدة الامريكية فوراً عملياتها العسكرية ، التي تشكل انتهاكا لسيادة الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية وسلامتهااقليمية ، وتعرض للخطر السلم والأمن في منطقة البحر الابيض المتوسط ، وتمثل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين . وطالبوها أيضا بت تقديم تعويض كامل وفوري للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية عن الخسائر البشرية والمادية التي لحقت بها“ .

(A/41/285 ، المرفق ، الفقرتان ١ و ٦)

وقد تم التأكيد على هذا الموقف القاطع الذي اتخذته حركة عدم الانحياز في الوثائق الختامية الصادرة عن مؤتمر القمة الثامن لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز الذي عقد في هراري من ١ إلى ٦ أيلول/سبتمبر الماضي .

وأعربت منظمة الوحدة الأفريقية ، وليبيا عضو فيها ، عن موقفها بشكل واضح إزاء هذه المسألة . فقد جاء في اعلان مؤتمر رؤساء دول أو حكومات منظمة الوحدة الأفريقية ما يلي :

"ان مؤتمر رؤساء الدول أو الحكومات يود إبلاغ حكومة الولايات المتحدة الحالية ان اعتداء نيسان/أبريل المعتمد ضد الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ليس تهديدا للسلام فحسب ولكنه يشكل هجوما على منظمة الوحدة الأفريقية . وفي هذا المدد فإن مؤتمر رؤساء الدول أو الحكومات يدين بشدة هذا العمل العدائي الذي زاد من حدة التوتر في البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط" . (A/41/241 ، المرفق ، ص ٢)

وقد أعرب وزراء خارجية مجلس جامعة الدول العربية ، ومنظمة المؤتمر الإسلامي ، ومعظم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الجماهيرية والشخصيات البارزة في جميع أنحاء العالم عن نفي هذه المشاعر . وأرسلت الشعوب التقدمية في العالم رسالة شديدة اللهجة إلى الإدارة الأمريكية مفادها أن عدوانها الاجرامي على ليبيا أمر لا يمكن تبريره والتسامح فيه . وقد أعربت تلك الشعوب عن رفضها ومتواصل الاعراب عنه .

وكلنا يدرك العواقب والاشار الوخيمة التي رتبها العدوان الأمريكي على الشعب الليبي على السلم والأمن الإقليميين والدوليين . فقد قتل العديد من الأبرياء من النساء والاطفال ودمرت الأهداف المدنية وازدادت حدة التوتر . كما كشفت امرأة سب وجنوب افريقيا أعمالهما العدوانية المماثلة ضد الشعوب المناضلة في الشرق الأوسط والجنوب الأفريقي .

وما يزيد عن ذلك خطورة هو أن أعمال العدوان هذه تمثل تحولا في السياسة الخارجية للولايات المتحدة صوب زيادة الاعتماد على استعمال القوة في العلاقات

الدولية . ان السلطات الأمريكية ، من خلال غزوها لفرينسادا ، وحربيها غير المعلنة على نيكاراغوا ، وعدوانها على ليببيا ، ت يريد أن توضع أن عقدة فيبيت نام لا تحول بينهما وبين خوض حروب أخرى على التراب الاجنبي . وتبدو الولايات المتحدة في نفس الوقت الذي تحاول فيه أن تتفادى تكرار ما حدث في فيبيت نام على استعداد للتدخل المسلح أيديهما وحيثما أمكن ذلك . ولابد من وضع حد لهذا الاتجاه لثلاثة قوى الدول الصغيرة الأخرى ضحية له . واننا نناهض شعوب العالم بما في ذلك الشعب الأمريكي **إلا تسمح بذلك** .

لقد انقضت سبعة أشهر واتضح أن اتهامات الولايات المتحدة ضد ليببيا ليست إلا خداعا . وانها جزء لا يتجزأ من حملة تشويه واسعة النطاق تستهدف الدول حديثة الاستقلال . وقد اتيحت لشعوب العالم الفرصة لتشهد كيفية استخدام هذه الحيلة القدرة ضد فيبيت نام ، وكوبا ، ونيكاراغوا ، وانغولا وغيرها من البلدان . وقد كتب العديد من الأمريكيين ، بما في ذلك المسؤولون السابقون في وكالة المخابرات المركزية ، عن هذا الموضوع . واستقال مؤخرا واحد من كبار المسؤولين في الولايات المتحدة ، وهو متخصص باسم وزارة الخارجية ، احتجاجا على هذه العملية الاعلامية المشينة . بيده أن الاكاذيب والتلاعب بالكلمات لا يمكن أن تخفي الحقيقة . فليبيا شهادة ذلك في أن الادارة الأمريكية تنتهج سياسة خارجية تتمثل في استعمال القوة والتهديد باستعمالها لتفويض حركات التحرر الوطنية والتدخل في الشؤون الداخلية للدول والتركيز على تنفيذ مذهب "العالمية الجديدة" . وما الحالة في ليببيا إلا حلقة في مسلسل هذه السياسة . والحالة المسائدة في الجنوب الافريقي ، والشرق الاوسط . وأمريكا الوسط وأجزاء أخرى من العالم تثبت هذا اثباتا قاطعا .

تؤكد فيبيت نام حكمة وشعبها من جديد تأييدهما الراسخ لشعب ليببيا وغيره من الشعوب العربية وتضامنها معها في نضالها ضد أعمال امراسيل و الولايات المتحدة المتمثلة في التدخل والعدوان ، وفي دفاعها عن استقلالها وسيادتها وسلامتها الاقليمية . وندين بقوة هجوم الولايات المتحدة الذي لا مبرر له ونطالب بالوقف

الفوري ، ودون أية شروط ، لجميع أعمال العدوان والاستفزاز ضد ليبيا ، وبتقدير التمويه الكامل والملائم للجماهيرية العربية الليبية . ونؤيد جميع الجهود الرامية إلى تحويل البحر الأبيض المتوسط إلى منطقة سلم وأمن وتعاون . وفي هذا الصدد ، فإننا نرحب باقتراح الاتحاد السوفيياتي بالانسحاب المتزامن والمتبادل للوحدات البحرية الأمريكية والsovietية من المنطقة خطوة في الاتجاه الصحيح .

ومازالت الحالة في منطقة الشرق الاوسط متفجرة ويسودها التوتر . وثمة اسطول ضخم يرابط امام الساحل الليبي . وتتخذ اجراءات استفزازية ضد ليبيا وسورية وغيرها من البلدان العربية . واذا لم تتخذ اية تدابير الان فإن حادث ١٥ نيسان/ابريل يمكن ان يتكرر في آية لحظة . ونظرا لخطورة الموضوع قيد المناقشة وما قد يترتب عليه من عواقب وخيمة بالنسبة للسلم والامن الدوليين ينبغي للجمعية العامة ان تعلن موقفها بوضوح لا لبس فيه وتتبني تأييدها للشعب الليبي ضحية العدوان السافر .

ومشروع القرار A/41/١.٣٥ الذي كان لبلدي هرر اعداده يتناول جوهر المسألة قيد المناقشة . وهو يردد بعث الاراء التي أبدتها من قبل حركة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الافريقية وغيرها من المنظمات الاقليمية والدولية . والواقع انه ينبع على ما يعتبر أقل ما يستطيع الجمعية العامة عمله في حدود طاقتها اسهاما في احتواء الحالة والحلولة دون تصاعد التوتر .

اما السبيل الوحيد لتطبيع الحالة في منطقة البحر الابيض المتوسط فهو الحوار لا المواجهة . وقد اعلنت ليبيا استعدادها لتسوية جميع الخلافات بينها وبين الولايات المتحدة عن طريق المفاوضات السلمية على أساس المساواة والاحترام المتبادل وتحسين العلاقات بين البلدين . وفي هذا الصدد يؤيد وفدي النداء الذي وجهه رؤساء دول او حكومات منظمة الوحدة الافريقية في الاعلان الذي أصدروه في اديس ابابا بشأن هذا الموضوع حيث قالوا انه :

"ينبغي اعتماد مبدأ الحوار كضرورة اخلاقية الى جانب كونها ضرورة سياسية في منع تفجر الوضع كما هو قائم بين الحكومة الحالية للولايات المتحدة والجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية" .

(٧٨ ، ح A/41/٦٥٤)

السيد هوکه (الجمهورية الديموقراطية الالمانية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : شتناول الجمعية العامة اليوم هجوم الولايات المتحدة على المدن الليبية في نيسان/ابريل من العام الحالي .

ان نظر هذا البند من جدول الاعمال يشهد مرة أخرى على مدى تعقيد العلاقات الدولية المعاصرة . اذ ثلم من ناحية تعاظم الوعي بعدم امكانية كفالة السلم في العصر النووي إلا من خلال تضافر جهود جميع الدول والشعوب . الامر الذي تجسده الامكانيات التي اتاحها اجتماع القمة بين الاتحاد السوفيatici والولايات المتحدة ونتائج مؤتمر ستوكهولم والاتفاقيات التي توصلت اليها الدول الاعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتحسين التعاون الدولي في مجال استخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية . وشة خطوات أخرى معايرة لتلك الاتجاهات إلا وهي التدابير الانفرادية التي تنم عن حسن النوايا والمقترنات بعيدة المدى المتعلقة بمنع السلاح والمقدمة من الاتحاد السوفيatici وسائر الدول الاشتراكية وبلدان عدم الانحياز وجميعها تدرج في اطار السعي الدائب من أجل الحوار والتفاهم .

وعلى النقيض من تلك الجهود والبواشر المشجعة لمسا نزوعا متزايدا الى تسوية المشاكل باستخدام القوة او التهديد باستخدامها استخفافا بمصالح الشعوب . فالنزعه الجديدة الى الهيمنة الكوكبية والسعى الى بسط السيطرة وتحقيق التفوق العسكري وتكميم مخزونات هائلة من الاملاحة النووية والتقليدية . كلها امور تشكل تهديدا للبشرية . وينبغي للدول والشعوب المحبة للسلم على اختلاف نظمها السياسية والايديولوجية ان تعمل . بكل ما أوتيت من قوة وعزيمة . على عكس مسار تلك الحالة . في الوقت الراهن على وجه الخصوص . لابد لعلاقات التعايش السلمي ان تحكم العلاقات الدولية . ومن ثم تدين الجمهورية الديمقراطية الألمانية بكل قوة الفارات الوحشية التي تعرضت لها المدن الليبية بلا اي مبرر على الاطلاق وتعرب بالتضامن مع سائر الدول الاعضاء في منظمة حلف وارسو عن "عميق قلقها ازاء التدهور المطرد في الحالة الدولية الناشئة عما ارتكبته الولايات المتحدة من اعمال عدائية ضد ليبيا" . وفي رأي الجمهورية الديمقراطية الألمانية ان العمل العدائي المرتكب ضد ذلك البلد وهو عضو في حركة عدم الانحياز وفي الامم المتحدة يشكل تحديا لابسط قواعد الحياة الدولية وازدراء للرأي العام العالمي .

وبذلت محاولات كثيرة لتبسيير ذلك العمل العدوانى . ولكن الرأى العام الدولى رفع بحق كل محاولات التذرع بالحاجة الى استخدام القوة لغرض المنازعات . ومن دواعى القلق اليوم أن هناك محاولات لشن حملة مماثلة على دولة أخرى في المنطقة .

وقد أوضح بلدي في مناسبات مختلفة موقفه من مشكلة الإرهاب . وأشار مراراً أننا نعارض أي نوع من الإرهاب . ونحن ندين الإرهاب الفردي والارهاب الذي تمارسه بجميع أشكاله . ولدينا الاستعداد للتعاون في مكافحتها . بيد أننا نعارض بنفس القدر من التعميم المحاولة الرامية إلى تحقيق قارب أنسانية بالوسائل العسكرية بدعوى مكافحة الإرهاب . وخصوصاً أن كل صراع إقليمي يكون محفوفاً بخطر اكتساب أبعاد عالمية ووقوع كارثة نووية تقضي على كل شئ .

ومن ثم . فإن الواقعية ورجاحة العقل هما ضرورة حتمية في العلاقات الدولية . وهذا شرط مسبق لاغنى عنه لتوافر الاستقرار والاستقرارية في الشؤون العالمية وأمكانية التنبؤ بها . ولذا فإن الميثاق لم يفقد ملحته . بوصفه مدونة لقوانين العالمة التعايير السلمي معترفاً بها عالمياً . وقد أعيد في العديد من الوثائق اللاحقة تأكيد الوسائل والإجراءات الأساسية المبينة في الميثاق لصون السلم وتعزيز الأمن الدولي وحق الشعوب في تقرير المصير . ويسرى ذلك في المقام الأول على التقييد الصارم بالالتزام المنصوص عليه في الميثاق والقاضي بالامتناع عن استخدام القوة في العلاقات الدولية أو التهديد بامتنالها . وشمة مثال آخر إلا وهو الوثيقة التي اعتمدت في مؤتمر ستوكهولم والتي أشارت بها الوفود إشادة كبيرة خلال المناقشة العامة في هذه الدورة . وتتجدر الإشارة في هذا المقام الى أن الدول الأوروبية المشاركة في المؤتمر والولايات المتحدة وكندا أخذت على عاتقها في تلك الوثيقة . المعتمدة بتوافق الآراء . الالتزام التالي :

(السيد هوئه ، الجمهورية  
الديمقراطية الالمانية)

ان الدول المشاركة في المؤتمر اذ تذكر التزامها في علاقاتها  
 المتبادلة وكذلك في علاقاتها الدولية بوجه عام بالامتناع عن استخدام القوة  
 او التهديد باستخدامها ضد السلامة الاقليمية او الاستقلال السياسي لغير دولة او  
 اللجوء الى طريقة اخرى تتعارض مع مقاصد الامم المتحدة تؤكد مجددا التزامها  
 باحترام واعمال مبدأ الامتناع عن استخدام القوة او التهديد باستخدامها على  
 النحو المنصوص عليه في الوثيقة الختامية" .

وهذا يعني أنها ستقتيد بنفس الالتزامات في علاقاتها مع أية دولة لم تشارك في المؤتمر ، بغض النظر عن نظام تلك الدولة السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الشعافي .

ينبغي للطريقة الجديدة في التفكير والعمل المطلوبة التي بدأت في الظهور أن تتمكن ، لصالح الدول والشعوب المعنية ، من تسوية النزاعات القائمة والمسائل المثيرة للجدل بالوسائل السلمية فقط لغير ، وذلك انطلاقا من سياسة تمليلها المسؤولية تجاه الحياة . إن عالمنا هش للفجائية ، كما أن السلم والأمن أضعف من أن يعرضهما دون اكتراث لخطر التدمير . وينبغي للحكمة والحكمة السياسية والاستعداد للحوار أن تحدد القرارات السياسية . ولقد كانت الدول الاشتراكية مسترشدة بهذه الحاجة عندما اقترحت على الجمعية العامة في دورتها الحادية والأربعين اقامة نظام شامل للسلم والأمن الدوليين . إن هذا النظام ، الذي يتناول الجوانب السياسية والعسكرية وكذلك الاقتصادية والاجتماعية ، يساعد بصورة خاصة على التوصل إلى تسويات سلمية للنزاعات الإقليمية . وهكذا يمكن ، في هذا الميدان الهام والمعقد ، ان تهيء ظروف شاملة تفضي إلى إعمال مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة في عصر الذرة وعصر . الغباء .

وإذا ألق الماء نظرة على خريطة العالم ، لاسيما جنوبى البحر الابيض المتوسط الذى يتاخم بؤرة من اخطر بؤر التوتر واقدمها - اي الشرق الاوسط - وننظر الى أوروبا ايضا ، لشعر بعدم امكانية التنبؤ بمحرى التطورات لو اندلع صراع هناك . وعليه ، فإن الجمهورية الديمقراتية الالمانية تؤيد جميع المبادرات والتدابير التي تستهدف تخفيف احتمالات المواجهة السياسية والعسكرية والتوترات في البحر الابيض المتوسط وتحويل المنطقة الى منطقة للسلم الدائم والامن والتعاون .

(السيد هوكمه ، الجمهورية  
الديمقراطية الالمانية)

اننا نؤيد اعلان مؤتمر القمة الثامن لبلدان حركة عدم الانحياز ، الذي انعقد في هرارى ، ويدعو ذلك الاعلان الى تعزيز السلم والتعاون في البحر الابيض المتوسط ، كما نؤيد اعلان مؤتمر قمة رؤساء دول أو حكومات منظمة الوحدة الافريقية الذي انعقد في تموز/يوليه ١٩٨٦ . وورد في هذا الاعلان من بين جملة أمور :

"ينبغي اعتماد مبدأ الحوار كضرورة اخلاقية الى جانب كونها ضرورة سياسية في منع تفجر الوضع كما هو قائم بين الحكومة الحالية للولايات المتحدة والجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية" . (A/41/1654 ،

المرفق الثاني ، ص ٧٨ ، الفقرة ٧)

وستقف الجمهورية الديمقراطية الالمانية في الاوقات كافة الى جانب الذين يكافحون من اجل الحرية الوطنية والاستقلال والتقدم الاجتماعي . واننا نتضامن مع الشعب الليبي وجميع الشعوب الاخرى التي تتعرض لسياسات العدوان والتهديد الامبرالي . وستترشد اعمالنا اليوم وفي المستقبل بالاقتناع بأن قوى السلم والتعقل والواقعية لابد ان تنتصر على قوى الحرب والعنف .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥